ق/مذ/نق
م/139

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الأفريقية أحمد دراية أدرار
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج موسومة بعنوان:

الإضافة في العربية (دراسة لسانية)

شعر مفدي زكرياء * أنموذجا *

مقدمة لنيل شهادة الليسانس

من إعداد الطالبة:
صمبيلي فاطمة

تحت إشراف:
أ. سعاد شابي

الموسم الجامعي: 2006 ـ 2007

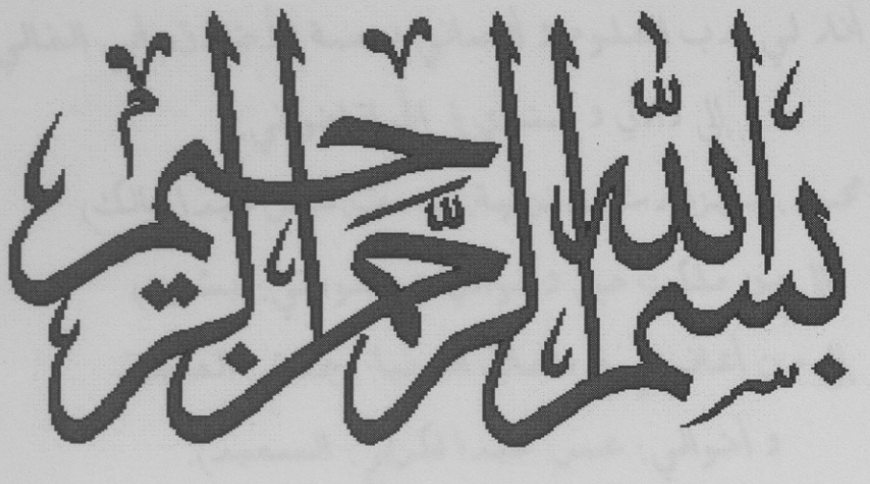
بسم الله الرحمن الرحيم

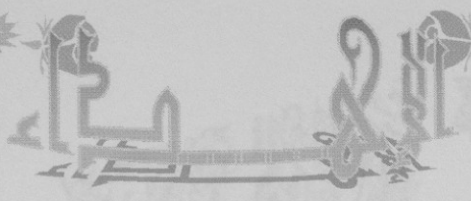

إلى التي حملتني في أحشائها و غمرتني بدعواتها إلى مالكة الحنان

وأمل الغد (أمي الغالية).

إلى الذي أنار لي درب العلوم و أوصاني بنعمة الأخلاق (أبي الغالي).

إلى زادي و سندي في الحياة إخواني:

(محمد، عزيزة، رشيد، نزيهة، يوسف، عمر عبد المالك)

إلى من ملكت حبي و فؤادي عصفورتي: (بشرى)

إلى من أعانوني في صعاب الدنيا: (جدتي العزيزة،

و أخوالي: عمر عبد الكريم، السعيد).

إلى من التمس جزء من حياتي الصديق الوفي: (بوبكر).

إلى زملائي و إسناد مشواري: (بلبالي عائشة،

حمادي خديجة، بشير عبد الحميد).

إلى من وقفت بجانبي في السراء و الضراء الأخت العزيزة

: (أمينة و الوردة المتفتحة يونس).

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي

فاطمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات حمداً كثيراً طيباً مباركاً

وبعد :

أتواجه بالشكر إلى الأستاذة الفاضلة : سعاد شابي على كل المساعدات التي قدمتها لي الانجاز هذه المذكرة ، كما أشكر كل الأساتذة الكرام وخاصة / ابن السعد ، ابليله – بن خويا الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم. كما أتقدم بالشكر الجزيل لأختي عائشة بلبالي وحماوي خديجة ويوسفات بوبكر وبشير شنافي على كل المجهودات التي بذلوها معي .

وفي الأخير اشيد بمجهودات ومساهمات عائلتي من أجل إنجاح هذا العمل المتواضـــــــع.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمده لنعمته و الصلاة على رسوله الكريم أما بعد:

فلقد شغل موضوع اللغة فكر العلماء والباحثين منذ القديم نظرا لأهميتها في جميع الميادين، فبدأوا بدراسة أصواتها وكلماتها لينتقلوا إلى تحليل جملها، فاختلفت الآراء الفكرية لكنها تتفق في هدف واحد هو محاولة الكشف عن أسرار اللغة.

وهذا ما أدى إلى تطور الدراسات العلمية واللغوية، خاصة وأنها أصبحت تعتمد على العلوم التطبيقية المعتمدة على الدقة والوضوح والسرعة، فاختلفت مناهج الدراسات اللغوية عما كانت عليه قديما.

إن الدراسات اللسانية تطورت في عصرنا الحديث إذ خاض الباحثون في مختلف مجالاتها ودرسوها من منطلق تجريبي بالإعتماد على العلوم التطبيقية المختلفة.

والتركيب الإضافي هو أحد مكونات الجملة العربية و نظرا لأهميته فكرت أن يكون التركيب الإضافي موضوعا اخترته لمذكرتي وسمتها بـ" التركيب الإضافي العربي دراسة لسانية شعر مفدي زكرياء أنموذجا ".

وهدفنا هو الإنتقال بهذا الموضوع من الدراسة التراثية إلى الدراسة اللسانية الحديثة.

إن محاولتنا هي دراسة التركيب الإضافي بما يشهده من تغيرات في المواقع ضمن تركيب أكبر وهو الجملة، والكشف عن ضوابط التركيب الإضافي وتنوعات مواقعه طبقا للوظائف التي يؤديها.

فالأركان اللغوية تأخذ أشكالا مختلفة في التركيب الإضافي، لذا لابد أن تضبط بمجموعة من الضوابط أو القرائن التي من شأنها تنظيم سلامة الإسناد الوظيفي لهذه الأشكال.

ولعل أهم الصعوبات التي واجهتني هي قلة المصادر الخاصة بالدراسة اللسانية لتراكيب اللغة العربية، كما أن مثل هذه المواضيع لا يزال التطرق إليها في بداياته.

إن طبيعة الموضوع الذي اخترته فرضت علي المنهج الوصفي التحليلي، لأني حاولت أن أتتبع فيه التركيب الإضافي صرفيا وتركيبيا،

لذا كان علي أن أرسم منهجا يتلاءم مع طبيعة موضوع بحثي ومدى توفر المادة اللغوية فيه، لذا فقد قسمت البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول تضم مختلف المباحث التي رأيتها مناسبة له، أنهيته بخاتمة جمعت فيها ما توصلت له من نتائج.

وأما الفصل الأول فقد عنونته بـ:" التركيب الإضافي دراسة مورفوسانتاكسية " و قد قسمته إلى مبحثين، أما المبحث الأول فعنونته بـ:

" الدراسة المورفولوجية " فتعرضت فيه لتعريف الإضافة عند القدماء

والمحدثين موضحة أقسامها، ثم انتقلت للحديث عن الإسم وحده بعدما تحدثت عن شكل التركيب الإضافي، وأما المبحث الثاني فقد عنونته بـ:

" الدراسة السانتاكسية " فتعرضت فيه لماهية التركيب اللغوي ومحتواه، ثم انتقلت إلى الحديث عن المكون الإضافي موضحة لقاعدته التي يقوم عليها، ثم انتقلت لذكر أحكام الإضافة، مشيرة للجدلية القائمة في الفصل بين المضاف و المضاف إليه، و قد ختمت هذا الفصل بالضوابط النحوية للتركيب الإضافي.

أما الفصل الثاني والذي عنونته بـ:" التركيب الإضافي الأساسي والتركيب الإضافي الفضلة " فقد قسمته إلى مبحثين، أما المبحث الأول فعنونته بـ: " التركيب الإضافي الأساسي " وقد قسمته إلى ثلاث مباحث فرعية، الأول منها عنونته بـ:" القائمة الإستبدالية للمكون الإضافي"، ذكرت فيه العناصر اللغوية التي يمكنها تعويض التركيب الإضافي، والثاني عنونته بـ:" الأسماء المشتركة " وهي ذلك النوع من الأسماء التي يمكنها الورود نكرة أو معرفة وذلك حسب ما يستدعيه السياق، والثالث عنونته بـ:" التركيب الإضافي الموسع" وهي تلك العناصر التي تضاف إلى المكون الإضافي وتكون معه بمثابة الاسم الواحد، وأما المبحث الثاني فقد عنونته بـ:" التركيب الإضافي الفضلة"، حيث تعرضت فيه إلى مختلف الحالات التي يرد فيها التركيب الإضافي فضلة لا أساسيا، كما تعرضت لمختلف الحالات التي يرد فيها التركيب الإضافي توسعة للعنصر الفضلة (المفعول به).

وقد استعنت في عملي هذا بمجموعة من المصادر والمراجع التي أنارت لي طريق البحث، لعل أهمها: الخصائص لابن جني، الكتاب لسيبويه، شرح الكافيةلابن الحاجب، الأصول في النحو لابن السراج، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، شرح المفصل لابن يعيش، اللغة العربية معناها ومبناها ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان، دلائل الإعجاز للجرجاني، اللسانيات وأسسها المعرفية للمسدي عبد السلام، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة لمصطفى الساقي،.....و الخ.

و لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الجليلة سعاد شابي التي كانت خير سند لي في إنجاز هذا العمل المتواضع، والتي لم تبخل علي بنصيحة، ولم تذخر رأيا لإعانتي في البحث، فجزاها الله خير الجزاء.

فاطمة صمبيلي، في يوم: 2007/06/01م.

قـــــــــائمة الرمـــوز المستعملة:

- ج ف: جملة فعلية.
- ج س: جملة اسمية.
- ش ج: شبه جملة.
- ت ف: تركيب فعلي.
- ت س: تركيب اسمي.
- ت ض: تركيب إضافي.
- ت ن: تركيب نعتي.
- ت ح: تركيب حرفي.
- ت ع: تركيب عطفي.
- ت إ: تركيب إسنادي.
- ت فض: تركيب فضلة.
- ف: فعل.
- س: اسم.
- ح: حرف.
- فا: فاعل.
- م به: مفعول به.
- م: مبتدأ.
- خ: خبر.
- ن: نعت.
- من: منعوت.
- مع: معطوف.
- مع ع: معطوف عليه.
- مس: مسند.
- مسإ: مسند إليه.
- مض: مضاف.
- مضإ: مضاف إليه.
- ضم: ضمير متصل.
- Ø: ضمير مستتر.

قـــــــــائمة الرمـــوز المستعملة:

- ج ف: جملة فعلية.
- ج س: جملة اسمية.
- ش ج: شبه جملة.
- ت ف: تركيب فعلي.
- ت س: تركيب اسمي.
- ت ض: تركيب إضافي.
- ت ن: تركيب نعتي.
- ت ح: تركيب حرفي.
- ت ع: تركيب عطفي.
- ت إ: تركيب إسنادي.
- ت فض: تركيب فضلة.
- ف: فعل.
- س: اسم.
- ح: حرف.
- فا: فاعل.
- م به: مفعول به.
- م: مبتدأ.
- خ: خبر.
- ن: نعت.
- من: منعوت.
- مع: معطوف.
- مع ع: معطوف عليه.
- مس: مسند.
- مسإ: مسند إليه.
- مض: مضاف.
- مضإ: مضاف إليه.
- ضم: ضمير متصل.
- Ø: ضمير مستتر.

الفـــصـــل الأول:

التركيب الإضافي دراسة مورفوسانتاكسية

المبحث الأول: الدراسة المورفولوجية

1- الإضافة بين القدامى والمحدثين

2- أقسام الإضافة

3- شكل التركيب الإضافي

المبحث الثاني: الدراسة السانتاكسية

1- التركيب الإضافي مكون تركيبي

2- المكون الإضافي

3- قاعدة المكون الإضافي

4- الضوابط النحوية للتركيب الإضافي

I. المبحث الأول: الدراسة المورفولوجية:

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى التركيب الإضافي من الناحية المورفولوجية، أي من الناحية الصرفية التركيبية، بالتركيز على العلاقة الأساسية في هذا المكون -الإضافية- من أجل الوصول إلى تحليل مكوناتي لعناصره، وهذا ما هو إلا تمهيد لموضوع الدراسة والذي هو تركيبي محظ والذي تبدأ معالمه من المبحث الثاني من هذا الفصل .

1- الإضافة بين القدماء والمحدثين:

الإضافة موضوع من المواضيع النحوية التي وليت اهتماما كبيرا من طرف النحاة قديما وحديثا.

فالإضافة لغة هي: مطلق الإسناد، قال امرؤ القيس بن حجر الكندي من الطويل:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهَ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِي جَدِيدٍ مُشَطَّبِ [1]

يريد: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو وضع فيها.

وأما في الاصطلاح فهي:" إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه"[2].

---

[1] امرؤ القيس : ديوان شعره، شرحه: محمد الأسكندراني ونهاد رزوق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1423هـ - 2002م، ص 69 .

[2] ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، د. ت، 3 / 81 ،(أنظر الهامش) .

ومعنى هذا أنه يحذف من الاسم المراد إضافته التنوين إن كان مفردا، وما قام مقامـــه إن كان مثنى أو جمع مذكر سالما وهو النون، تقول:(حضر مهندسا الـــدار و بناؤوها) .

أما ابن جني (392هـــ) فقد رأى أن الإضـــافة مادلـــت فـــي الكـــلام علـــى ضربين[1]: "أحدهما: ضم اسم إلى اسم، هو غيره، بمعنى (اللام)، والآخر: ضم اسم إلى اسم، هو بعضه، بمعنى (من)".

الأول منهما، نحو قولك: هذا غلام زيد، أي غلام له، وهذه دار عبـــد الله، أي دار له، والثاني، نحو قولك: هذا ثوب خز، أي: ثوب من خز، وهذه جبة صـــوف، أي: جبة من صوف.

فالإضافة عند ابن جني ما جاءت على معنيين: (اللام) و (من)، رغم وجـــود معنى ثالث في رأي بعض النحاة وهو (في).

وفي تعريف آخر:" الإضافة نسبة اسم إلى آخر على تقدير حرف جر، ويسمى الأول مضافا والثاني مضافا إليه، وحرف الجر المقدر يكون كثيرا (مـــن) إذا كـــان المضاف إليه جنسا للمضاف نحو: (سوار ذهب)، ويكـــون قلـــيلا (فـــي) إذا كـــان ظـــــرفا له نحو: صلاة العصر، ويكون غالبا (اللام) في ما ســـــوى ذلك، نحو: كتاب سعد" [2] .

والقول بأن الإضافة ترد على معنى حرف قد يصلح في بعـــض الأمثلـــة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين، مثلا قولك : (حصير المسجد) و(قنديل الـــدار) فقد نمثل بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه علـــى معنـــى (لام الاختـــصاص)،

---

[1]. ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق : حامد المؤمن، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، د . ط، د.ت، ص 136 – 137 .

[2] أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، حسب منهج " متن الألفية " لابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، د ، ت، ص 272-273 .

ولكون المضاف إليه في كل منهما ظرفا للمضاف يصح أيضا أن تكون الإضافة على معنى حرف (في) [1].

أما المخزومي فيعرف الإضافة بأنها:" نسبة وارتباط بين شيئين، على نحو لا تعبر معه عن فكرة تامة، وإنما يضاف شيء إلى شيء، ليرتبطا، ويكونا بمنزلة شيء واحد، فيكتسب الأول من الثاني ما له من صفات وخصائص كالتعريف، والتخصيص، والشيء الأول هو المضاف، والشيء الثاني هو المضاف إليه" [2]

والملاحظ أن المخزومي بقوله (ارتباط بين شيئين) قد أشار إلى مفهوم الارتباط * القائم في الجملة أو التركيب بصفة عامة، وهنا هو قائم بين المضاف والمضاف إليه.

فالإضافة نسبة بين اسمين ليتعرف أولهما بالثاني إن كان الثاني معرفة أو يتخصص به إن كان نكرة، ويسمى الأول مضافا والثاني مضافا إليه [3].

ومثال ذلك (أحضر كتاب سعيد وقلم حبر) فـ (كتاب) نكرة تعرفت حين أضيفت إلى (سعيد) المعرفة، و(قلم) نكرة تخصصت بإضافتها إلى (حبر) النكرة .

يعرف الدكتور محمد أسعد النادري الإضافة بقوله:" هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الاسم الثاني أبدا نحو: هذه سيارة أخي وهذا قميص حرير وهذا صديق الطفولة، وينزل الاسم الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه" [4].

---

[1] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، المكتبة العصرية، بيروت، د . ط، 1418هـ - 1997م ، ص 344 .

[2] مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان ، ط2، 1406هـ - 1986م، ص 172 .

* : الارتباط علاقة ذهنية في حين الربط علاقة لفظية .

[3] علي بهاء الدين بوخدود: المدخل النحوي" تطبيق وتدريب في النحو العربي"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1422هـ - 2002 م ، ص295

[4] محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، كتاب في قواعد النحو والصرف، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط3، 1422هـ - 2002م، ص 544

وقد اختلف النحاة في الشيء الذي يجر المضاف إليه، و في هذه المسألة أربعة أقوال هي:

- الأول لسيبويه ومن ذهب مذهبه، وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميرا نحو: درهمك وكتابي ودينارِه، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

- والقول الثاني ذهب إليه السهيلي ومن تبعه، وحاصله أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلا، ولاهي على نية حرف، وإنما الجار هو الإضافة.

- والثالث ذهب إليه أبو إسحاق الزجاجي وأبو الحسن بن الصائغ و مفاده أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام، ليس غير. وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول: إن قولنا: (ثوب خز) - وهو ما يجعله جمهور النحويين على معنى من - هو على معنى (اللام التي للاستحقاق) لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله .

- والقول الرابع ذهب إليه الجمهور ومفاده أن الجار للمضاف حرف جر مقدر[1].

والإضافة على ثلاث أنواع [2]: نوع يفيد تعرف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، كـ (غلام زيد) وتخصصه به إن كان نكرة، كـ (غلام امرأة) وهذا النوع هو الغالب، ونوع يفيد تخصص المضاف دون تعرفه، وضابطه: أن يكون المضاف متوغلا في الإبهام كغير ومثل، إذا أريد بهما مطلق المماثلة و المغايرة، كمالهما، ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو: (مررت برجل مثلك) أو (غيرك).

ونوع لا يفيد شيئا من ذلك، وضابطه أن يكون المضاف صفة شبه المضارع في كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال، فهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم فاعل، كـ

---

[1] ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (م س) ، ص 84-85 .

[2] المرجع نفسه ، ص 86-89 .

(ضارب زيد) واسم المفعول كـ (مضروب العبد)، و الصفة المشبهة كـ (حسن الوجه) و (عظيم الأمل) .

2- أقسام الإضافة :

وتنقسم الإضافة إلى قسمين: معنوية وتسمى أيضا محضة، ولفظية وتسمى أيضا غير محضة .

فالإضافة المعنوية: هي التي تفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو: هذه إذاعة دمشق، وتخصيصه إن كان المضاف إليه نكرة نحو: هذه ثياب طفل [1].

وفي تعريف آخر الإضافة المعنوية هي الإضافة التي تكسب المضاف التعريف، نحو: أحل لكم صيد البحر، وفي (صيد البحر) نجد المضاف إليه معرفة أما المضاف فإنه كان في الأصل نكرة و لكنه هنا اكتسب التعريف من المضاف إليه فكلمة (صيد) تدل على صيد غير معين فهي لهذا نكرة، ولكن إذا قلنا (صيد البحر) نكون قد عيناها وعرفناها، أو تكسب المضاف إليه التخصيص نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [2]، وفي (طعام المسكين) المضاف إليه نكرة وهو:(مسكين) ولم يكتسب التعريف بل اكتسب التخصيص حيث أن كلمة (طعام) أعم من كلمة (طعام مسكين) وقد اكتسبت هذا التخصيص بسبب الإضافة إلى النكرة [3].

والإضافة المعنوية على ثلاث أقسام: مقدرة بفي، ومقدرة بمن، ومقدرة باللام،

---

[1] محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، (م س)، ص 545 .
[2] سورة البقرة، الآية : 184 .
[3] زين كمال الخويسكي: قواعد النحو والصرف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، د . ط ، 2002 م ، ص 220 – 121 .

فالمقدرة بفي ضابطها: أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو قوله تعالى:﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [1]، وقـــال أيضا: ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْـهُرٍ ﴾ [2]، ونحو قولـــك: (عثمان شهيد الدار) و (الحسين شهيد كربلاء) و(مالك عالم المدينة) وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى (في) .

والمقدرة بمن ضابطها: أن يكون المضاف إليه كلا للمضاف وصالحا للإخبار به عنه، نحو قولك (هذا خاتم حديد) ألا ترى أن الحديد كل، و الخاتم جزء منه، و أنه يجوز أن يقال: الخاتم حديد، فيخبر بالحديد عن الخاتم[3].

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك، نحو: (يد زيد) و (غلام عمرو) و(ثوب بكر) [4].

وسميت هذه الإضافة بالمعنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث إنهـــا تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا [5]، فهي تفيده تخصيصا بإضافته إلـــى نكـــرة و تعريفا بإضافته إلى معرفة وهنا يبرز البعد الدلالي لهذه الإضافة .

الإضافة المعنوية من حيث البعد الدلالي الذي ترتبط به على ثلاثة أقسام [6]:

1- ما تفيد الاختصاص و الملك، و هي المقدرة بـــ (اللام)، نحو: (غلام زيد) تقديرها: (غلام لزيد).

2- ما تفيد بيان الجنس، وهي المقدرة بـــ (من)، نحو: (ثوب خز) تقـــديرها: (ثوب من خز).

---

[1] سورة سبأ، الآية : 33 .
[2] سورة البقرة، الآية : 226 .
[3] ابن هشام: شرح شذور الذهب، (م س)، ص 354 .
[4] المصدر نفسه، ص 354 .
[5] أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص 18 .
[6] أسامة كامل عارف جرادات: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمارة جوهرة القدس، د . ط ، د. ت، ص 93 .

3- ما تفيد الظرفية، و هي المقدرة بـ (في)، نحو قوله تعالى[1]: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ تقديرها: (مكر في الليل).

والمراد بالتخصيص تقليل الشيوع، ألا ترى أن كلمة (غلام) و كلمة (كتاب) عامتان بحيث يشمل الغلام غلام الرجل و غلام المرأة، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب و كتاب الأستاذ و كتاب غيرهما، فإذا قلت (غلام رجل) قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة، ولم يبلغ درجة التعين الذي تفيده الإضافة إلى المعرفة، وإذا قلت (كتاب طالب) قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ و لا كتاب غير الطالب والأستاذ، ولم يبلغ درجة التعين الذي تفيده الإضافة إلى المعرفة[2].

والإضافة اللفظية: وهي الإضافة التي لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه و إنما يراد بها حذف التنوين أو ما يقوم مقامه (وهو نونا التثنية و الجمع) تخفيفا في اللفظ[3].

وفي تعريف آخر الإضافة اللفظية هي الإضافة التي لا تكسب المضاف تعريفا ولا تخصيصا إنما تكسب لفظه التخفيف بحذف تنوينه إن كان منونا وحذف نونه إن كان مثنى أو جمع مذكر سالم، نحو: حضر رجل مهلهل الثوب شديد البكاء، و نحو: التلميذ الحسن الخلق محبوب، فـ (مهلهل الثوب، شديد البكاء، الحسن الخلق) المضاف فيها لم يكتسب من المضاف إليه تعريفا ولا تخصيصا، و الدليل على ذلك أنه قد يقع نعتا للنكرة، نحو: هديا بالغ الكعبة.

وصفت كلمة (هدي) النكرة بكلمة (بالغ) مع أنها مضافة إلى معرفة، والدليل على أن الإضافة لم تكسب المضاف تخصيصا: أن التخصيص حاصل قبل الإضافة، فلو

---

[1] سورة سبأ، الآية: 33 .

[2] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (م س)، ص 87 (أنظر الهامش) .

[3] محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، (م س)، ص 545 .

قلنا: هذا التلميذ قارئ كتابا (بدلا من) قارئ كتاب، فتخصيص القارئ بالكتاب حاصل مع الإضافة وعدمها أيضا[1].

والإضافة اللفظية أو غير المحضة، عبارة عما اجتمع فيه أمران: أمر في المضاف وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبوب: اسم الفاعل، كـ (ضارب زيد) واسم المفعول، كـ (معطى الدينار)، والصفة المشبهة كـ (حسن الوجه) وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا، أما أنه لا يستفيد تعريفا فبالإجماع، ويدل عليه أنك تصف به النكرة فتقول: (مررت برجل ضارب زيد) وقال تعالى: ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [2] ، و قوله أيضا: ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾ [3] ، إن لم تعرب (ممطرنا) خبرا ثانيا، ولا خبرا لمبتدأ محذوف، وأما أنه لا يستفيد تخصيصا فهو الصحيح، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده، بناء على أن (ضارب زيد) أخص من (ضارب) والجواب أن (ضارب زيد) ليس فرعا عن (ضارب) حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنما هو فرع من (ضارب زيد) بالتنوين و النص، فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف. وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال [4].

وسميت لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، بما تحدثه فيه من التخفيف بحذف التنوين ونوني التثنية و الجمع وما ألحق بهما [5].

---

[1] زين كمال الخويسكي: قواعد النحو والصرف، (م س)، ص 221 .
[2] سورة المائدة، الآية: 95 .
[3] سورة الأقحاف، الآية: 24 .
[4] ابن هشام: شرح شذور الذهب، (م س)، ص 342 .
[5] أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، (م س)، ص 18 .

والممنوع في الإضافة المعنوية هو تحلي المضاف بـ (ال) وهو جـائز فـي الإضافة اللفظية بشرط أن يكون المضاف إليه محلى بها أو مضافا إلى محلى بها أو ضميرا يعود على محلى بها، أو يكون المضاف مثنى، أو جمع مذكر سالم، مثـل: هذا أخوك الحسن الخلق الكريم أصل الأب، أو: الفضل أنت الجامع أطرافه.

هذا ومتى أطلقت الإضافة أريد بها الإضافة المعنوية لأن الغرض الحقيقـي مـن الإضافة هو اكتساب المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص.

3- شكل التركيب الإضافي :

المراد بالمركب الإضافي ما كان مركبا من اسمين أولهما نكرة و ثانيهما معرفة أو نكرة، ويعد قيدا للاسم الأول، ويمكن أن يحل بينهما حرف جر من الحروف الثلاثة (من) و (اللام) و (في) مثل: خاتم ذهب، باب حجرة، مكر الليل، ويسمى الأول مضافا ويأخذ العلامة الإعرابية التي يقتضيها في الجملة، و الثاني مضافا إليه و يكون مجرورا [1].

والتركيب الإضافي هو أحد أنواع التركيب الاسمي الأربعة و المقصود بالتركيب الاسمي: (الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل باسم ليس مشتقا عاملا عمل فعله أو مضافا، وليس مصدرا عاملا عمل فعله أو مضافا) [2]. و دراسة التركيب الاسمي تحتم علينا بداية دراسة النواة الاسمية في هذا التركيب، لذا وجب علينا تعريف هذه الوحدة .

اختلف النحاة في أصل وضع مصطلح الاسم، فهو عند البصريين مأخوذ من أصول (س، م، و) والدالة على العلو والارتفاع و التنويه، و تتضمن هذه الأصول مفهوم السمو بالمسمى:" لذي لولا الاسم لكان خاملا"[3].

يقول العكبري: إن تسمية هذا اللفظ اسما اصطلاحا من أرباب هذه الصناعة وقد ثبت من صناعتهم علو هذا اللفظ على الآخرين ومثل هذا لا يوجد في اشتقاقه من الوسم"[4]، ذلك لأن الاسم عندهم متفوق عن الفعل والحرف فهما أقل منه غلبة وارتفاعا.

---

[1] محمد إبراهيم عبادة : الجملة العربية ، دراسة لغوية ونحوية، الناشر المعارف بالإسكندرية، د . ط ، 1988م ، ص 79 .
[2] ينظر المرجع السابق، ص 61 .
[3] الاستربادي: شرح شافية ابن حاجب، مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي، تح محمد نزر الدين الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1975م، ص 258 .
[4] أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تح محمد خير الحلواني، 1972م، ص 58- 64 .

الأول قد عرف الاسم على أساس شكلي حيث مثل له بالرجل والفرس والحائط ثم في تعريفه الثاني كان مراعيا المعنى الوظيفي للاسم.

وقد عقب الزجاجي على قول سيبويه قائلا:" إنما اختار هدا الحد لأنه أخف الأسماء الثلاثية وأخفها ما كان نكرة للجنس" [1].

أما المبرد فذكر أن الاسم ما كان واقعا على معنى نحو:" رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك" [2]، فالملاحظ لقول المبرد أنه جاء توسعة لقول سيبويه وذلك بإضافة اسم العلم، ثم إن عبارة (واقعا على معنى) تتلاقى مع القول:" الاسم يدل على معنى في نفسه" [3].

كما جاء عنه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلا أي يؤدي وظيفة الفاعلية إلا أنه اعترض على أقواله بأن بعض الكلمات التي اعتبرها هو و أمثاله أسماء لا تصلح أن تكون فاعلة، مثل: كيف، عند، حيث وأين، فهي تخرج عن حد الاسم حسب ما جاء عن المبرد [4] .

ونقل عن الكسائي أنه قال:" الاسم ما وصف" [5]، إذن الكسائي قد عرف الاسم مستندا إلى أساس وظيفي وهو الوظيفة.

أما ابن السراج فقد رأى أن الاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصيا أو غير شخصي [6]، وبذلك يكون ابن السراج قد حد الاسم على أساس وظيفي حين راعى المعنى الوظيفي للاسم، ثم قوله ما دل على معنى مفرد، فهو

---

[1] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، ط6، 1996، ص 49.
[2] المبرد: المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1388 هـ ، 3/1 .
[3] المصدر السابق، الصفحة نفسها.
[4] فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977، ص 36.
[5] نفسه، ص 39 .
[6] ابن السراج: الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، النجف، 1973م، 2/1 .

يقصد انفصاله عن الفعل، لأن الفعل يدل على شيئين، الحدث و الزمان، كما نلاحظ أنه قسم الاسم إلى قسمين، أسماء الأعيان وأسماء المباني .

أما الزجاجـــي فقد حدد الاسم تارة بأسس شكلية و تارة أخرى بأسس وظيفية قائلا:" الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف مـن حـروف الخفض، وميز الاسم بانفراده بقبول الجر و التوين ودخول الألـف و الـلام عليـه وصلاحيته لأن يكون موصوفا ومصغرا ومنادى.... " [1].

ويلاحظ أن الزجاجي قد مزج بين الأسس الشكلية و الأسس الوظيفية .

وذكر أبو علي الفارسي أن كل ما جاز الأخبار عنه فهو اسم، وبـذلك يجعـل المصادر في طائفة الأسماء، مراعيا الجانب الشكلي في ذلك بذكره لعلامات يعرف بها الاسم، وهي [2]:" جواز دخول الألف و اللام عليه وإلحاق التنوين له".

ونجد ابن الحاجب يقول:" الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحـد الأزمنة الثلاثة " [3]، فنجده قد اعتمد في تعريفه للاسم على المعنى الوظيفي وهـو دلالة الاسم على المسمى دون دلالته على شيء من الزمن، إلا أن ابن الحاجب لـم يكتف بتعريف الاسم بل وضع له علامات شكلية تميزه ويعرف بها فذكر[4]: "دخول اللام، الجرو التنوين، الإسناد إليه و الإضافة ".

وذكـر ابن مالك أن للاسم علامـــات شكلية، ومعاني وظيفيـــة يتميز بها وهي [5]:" النداء والتنوين والتعريف وصلاحيته للإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير عليه، أو إبدال اسم صريح منه وبالإخبار به مع مباشرة الفعـل، وبموافقـة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه دون معارض، وهو لعين أو معنى، اسما أو وصفا)،

---

[1] الزجاجي: الجمل في النحو، تح ابن أبي شنب، طبعة جول كرنويل، الجزائر، 1957م، ص 17-18 .
[2] الفارسي أبو علي: الإيضاح المضدي، تحقيق و تقديم د. حسن الشاذلي، دار التأليف بمصر، ط1، 1969م، ص 2.
[3] الاستربادي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، مصورة عن الشركة الصحافية العثمانية، بيروت، ه1310هـ ، 8/1.
[4] المصدر نفســـــه.
[5] ابن مالك: التسهيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967م، ص 3-4 .

فابن مالك ذكر أن للاسم علامات شكلية تميزه عن باقي وحدات الكلم، كما أنه لـم يغفل بعض ما يتميز به الاسم من المعاني الوظيفية والمتمثلة في أنه يمكننا أن نخبر به وعليه وهنا يمكن أنه قصد بالإخبار عنه وقوعه مبتدأ في الجملة الاسمية أو فاعلا في الجملة الفعلية، أما قوله(الإخبار به) فأن يقع خبرا ودلالته على الاسـمية وقـد سبقت الإشارة لها وهي أن الاسم يدل على مسمى، ثم بين أنه يمكن أيضا أن يقـع مضافا، ثم يمكن أن يقع في التركيب ضميرا يعود على الاسم وهذا بالطبع قد أشرنا إليه حيث اعتبر النحاة الضمائر من الأسماء لذلك لا يمكنها أن تـدل علـى غيـر الاسم.

وكخلاصة لما درسناه أن التركيب الإضافي هو حصيلة ارتباط عناصر لغوية مـن شأنها تأدية دور معين في السياق، كما تبين أن الاسم هو النواة الأساسية فـي هـذا النوع من التراكيب، وبالتالي فإن هذه البنية اللغوية لها ما يميزها مـن خـصائص صرفية عن باقي أقسام الكلام العربي وذلك حسب ما رأينا.

II. المبحث الثاني: الدراسة السانتاكسية:

فكما ذكرنا آنفا أن في هذا المبحث سيتحدد موضوع الدراسة، بعدما تبين لنا في المبحث السابق أن النواة في التركيب الإضافي هي البنية الصرفية المتمثلة في وحدة الاسم، وبالتالي سنحاول في هذا المبحث الكشف عن هذه الوحدة التركيبية وتعالقاتها مع العناصر والتي يتكون بها التركيب الإضافي، وهذا بالكشف عن القاعدة التركيبية الإضافية، وكذا ما يكونها من عناصر إجبارية أو إختيارية.

1- التركيب الإضافي مكون تركيبي :

ماهية التركيب اللغوي ومحتواه :

إن سيبويه وإن لم يستعمل مصطلح التركيب إلا أنه استعمل مفهومه في قوله: "عنصرين لهما موضع الاسم الواحد"[1].

فالمركبات من المضاف و المضاف إليه و المنعوت و النعت و الموصول وصلته والجار و المجرور تجري مجرى الاسم الواحد في الموضع أو الموقع الإعرابي [2].

أما الجملة في نظر ابن هشام نوعان: جملة صغرى وجملة كبرى، حيث بين أن الجملة الصغرى هي أية جملة بسيطة و مستقلة بنفسها و التي يمكن أن تكون إما جملة اسمية، فعلية أو جملة كونية [3].

أما الجملة الكبرى فتتألف من اسم كمبتدأ أو جملة فعلية أو جملة اسمية كخبر،

---

[1] – سيبويه: الكتاب، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان ، د . ط 1967 م، 297/2.
[2] – نفسه: 87/2.
[3] – ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، دار إحياء الكتب العربية، تح محمد محي الدين عبد الحميد، 224/2.

إن الجملة الكبرى يمكن أن تتألف من جملتين اثنين: واحدة غير مـــستقلة بنفـــسها الأخرى مستقلة بنفسها[1].

فالجملة المستقلة بنفسها هي الجملة التي وافق بناؤها التركيبي معناها أما الجملة غير المستقلة بنفسها فهي الجملة التي تعتمد في إيضاح معناها على الجملة الـــسابقة عليها أو اللاحقة لها.

وهناك من عرف التركيب بـــ:"... قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة سواء

كانت تامة كقولك: العلم نور أو ناقصة نحو: الجمال الإنساني ..."[2] ،وبالتالي نستنتج أن التركيب جزء من الجملة من ناحية الاكتمال اللفظي، حيث أن الجملـــة تتطلـــب توفر علاقة الإسناد فيها بينما في التركيب لا.

أما التركيب عند السلوكيين فهو: وحدات كبرى بها وحدات صغرى لهـــا ســـلوك داخل النظام [3].

والتركيب الإضافي المقصود في دراستنا، هو أحد مكونات الجملة أما الإجبارية أو الاختيارية، إنه ذلك المكون من النـــــواة الاســـمية ومكوناتهـــا(الإجباريـــة أو الاختيارية) ، و الذي يحتل موقعا في الجملة ويؤدي وظيفة فيهـــا ، وقـــد عـــرف مارتيني التركيب بأنه مجموعة من المونيات تؤدي وظيفة [4].

---

[1] المصدر السابق، 2/224- 225.

[2] صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993م ، ص 87.

[3] المنصف عاشور: التركيب عند ابن المقفع – في مقدمات كليلة ودمنة- دراسة إحصائية وصفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1982م ، ص 15.

[4] Jean pierre paillet;et andré dugas: principes d'analyses syntaxiques; les presses de l' université du québec; 1977;p 46.

واللغة العربية كغيرها من اللغات تتميز بخضوعها في تراكيبها ودلالاتها الافرادية و التركيبية لقواعد خاصة من كل المستويات (التركيبي، النحوي، الصوتي، الصرفي، الدلالي) ، ما يمكن الاجتهاد من أن ينفد إليها تبعا للاختلاف العلمي في تقعيد القواعد، فعلوم اللغة العربية نشأت من خلال اجتهادات متنوعة في الملاحظة و التحليل و الفهم البشري.

2- المكون الإضافـــي:

إن المكون الإضافي هو الوحدة الاسمية التي تمثـــــل طرفـــا إســناديا فـــي التركيب الإضافي، أو وحدة اسمية متعلقة بطرفي الإسناد أو كما عرفه آخرون بأنه مجموعة مكونة من نواة ومتعلقاتها، هذه المجموعة أطلق عليها تنيير اسم (العجرة البنيوية) (nieud strectural) [1] ، فكل تركيب مكون من عناصر لغوية توضح وفق وضع معين في التركيب، هذه العناصر هي: الاسم، الفعل، والحرف . يرتبط بما يسميه عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) بالنظم الذي يرتكـــز علـــى مفهـــوم التعلق بين عناصر التركيب [2]، كما نجد المصطلح بتسمية أخرى هي: العلاقـــات السياقية.

والتعلق يتلاقى ومصطلح النظام الذي تحدث عنه دي سوسير في تعريفه الجملة بأنها نمط أساسي من أنماط التضام، وعنده التضام يتألف من وحدتين أو أكثر مـــن الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعض [3].

تتنوع التراكيب اللغوية حسب الوظائف التي تؤديهـــا، و اكتـــساب التراكيـــب اللغوية يخضع إلى التلقائية و العفوية أثناء الحدث الكلامي، غير أن تلـــك العفويـــة تحمل ضمنها القواعد التي تحدد تلك اللغة، وتعرف تلك القواعد عند أفراد المجتمع الواحد فيتعودون على توظيفها.

يقول عبد السلام المسدي:" إن الحدث الكلامي يكتسب تلقائيـــا عـــن طريـــق التحصيل بالأمومة، غير أن هدا الاكتساب الأمومي سرعان ما يتحول إلى ضـــرب من الإدراك الخفي بقوانين تلك اللغة دلك أن الظاهرة اللسانية من شروطها الأوليـــة

---

[1] Martinet Aelement de linguistique generale armand colin p 14

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز، دار المعارف، بيروت، ط2، 1981م (انظر مقدمة المؤلف).

[3] أحمد محمود نحلة: مدخل الى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م، ص 13.

أنها عقد جماعي يلتزم به الفرد ضمنيا بعد أن يحدق استخدام ما تنص عليه بنـوده الصوتية والنحوية و المعجمية و الدلالية) [1] .

وهذه القواعد الضمنية أشار إليها تشو مسكي في حديثه عن البنية العميقة والبنية السطحية، فبواسطتها يمكن للإنسان إنتاج و نسج جمل كثيرة وجديدة، حيث أن البني السطحية هي نتيجة آلية لبنى عميقة، و البني العميقة هي أسس التفكيـر و هي التي تحمل دلالات و مفاهيم ذهنية، و البني السطحية تقوم بصياغة تلك الدلالات و المفاهيم في شكل جمل، أي أن البني العميقة خفية بينما السطحية بارزة وظاهرة، والحديث عن البنيتين العميقة والسطحية مرتبط بالحديث عن عنـصري: الكفايـة و الأداء، حيث أن لكل مجتمع لغته الواحدة المتميزة بقواعدها المنظمة، و الاخـتلاف يكمن عند أفراده وذلك حسب طريـقة لأدائهم لها، فكـل فـرد يمـلك كـفاءة خـاصة وقدرة معينة، وكما نعرف أن النظام اللغوي لا يمكن أن يتوفر كلـه عنـد فرد واحد، وهدا ما عبر عنه أفلاطون في قوله:" إن الإنسان لن يجرؤ على أن يعبر باللغة على كل ما يدور بخلده من أفكار و أشياء" [2]

3- قاعدة المكون الإضافي :

يمثل الاسم المضاف ركنا أو عمدة في التركيب الإضافي، و يتكـون المكـون الإضافي من القاعدة الاسمية، أي من النواة ومكوناتها التي يستدعيها هدا التركيب.

يرى سيبويه أن المضاف و المضاف إليه اسم واحد أو ركن اسمي [3]، يقـول: " لأنه قبيح إن نفصل بين الجار والمجرور* لأن المجرور داخل في الجار فـصار

---

[1] عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر و المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 م، ص 31 .

[2] ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1992 م، ص 6 .

[3] ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، ط1، كانون الثاني، يناير 1993 م، ص 164 .

* – يستعمل سيبويه مصطلحي الجار و المجرور للإشارة إلى مصطلحي المضاف و المضاف إليه .

كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضارب بك زيدا، ولا تقول: هذا ضارب بك زيد" [1].

ويقول المبرد:" فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول، وصار جميعا اسما واحدا" [2]، ويضيف ابن يعيش:" الفصل بين المضاف والمضاف إليه يأتي مقرونا كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف " [3]، أي أن المضاف يأتي مقرونا مباشرة بالمضاف إليه، فهما من العناصر التي لها موضع الاسم الواحد[4] ، الذي إذا حذف جزؤه لا يدل على شيء.

والإضافة تلحق بالاسم فتعرفه و تخصصه، فهي بمثابة محدد للاسم [5]، إن علاقة الإضافة تربط بين مضاف ومضاف إليه:" صار ككلمة واحدة" [6] .

كما اعتبر أن ثانيها ينزل من الأول منزلة الجزء:" المضاف إليه غير فضلة بل من تمام الأول" [7]، وقد شبه المضاف إليه ببعض حروف الكلمة:" كالمضاف إليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة" [8].

إلا أن الإضافة تتكون من عنصرين أحدهما نواة مقصودة بالحكم و الآخر جيء به توسعة للأول، فالإضافة ضرب من تركيب الأفراد:" تركيب الأفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين"[9].

---

[1] الكتاب، 164/2 .
[2] المغتصب، (م س)، 143/4 .
[3] ابن يعيش: شرح المفصل، (م س)،19/3 .
[4] الكتاب، (م س)،297/2 .
[5] مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية، دار الآفاق، د ط، الأبيار، الجزائر، د ت، ص 98 .
[6] الاستربادي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب مصورة عن الشركة الصحافية العثمانية، بيروت، 1310هـ، 4/ 102.
[7] نفسه،3/ 304.
[8] نفسه، 35/3، (باب الاسم العلم) .
[9] ابن يعيش: الشرح المفصل، (م س)، 20/1 .

إن من القرائن الدالة على أن المضاف إليه من تمام المضاف:" حذف التنـــوين أو النون لأنها دليل تمام ما هي فيه...فلو أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة" [1].

إذن تقتضي الإضافة ترك التنوين من المضاف لتعويض و تنسب وظيفة الدلالة على التمام إلى المضاف إليه، ومن جهة أخرى، وجود قرائن أخرى تبـــين أن المركـــب الإضافي إنما هو مزج كلمتين إحداهما بالأخرى، ففي قولنا: (بيت زيد) كـــلا مـــن الاسمين ينفرد بسمات اشتقاقية وتصريفية، فيبين لها دلالتها المعجمية وكذلك زيد له دلالته المعجمية، ثم إن كلا من المضاف و المضاف إليه يحملان علامة إعرابيـــة، فالعلاقة بينهما ادن علاقة إعرابية مما يعني أن الإضافة مـــن المركبـــات لا مـــن المفردات .

إذا لا يجوز الفصل بين عنصرين كلاميين هما بمنزلة اسم واحد، فهذان العنصران يتلاحمان ويتداخلان فيصبحان بمثابة عنصر واحد هو الركن الاسمي، فمما ســـبق نضع القاعدة التالية:

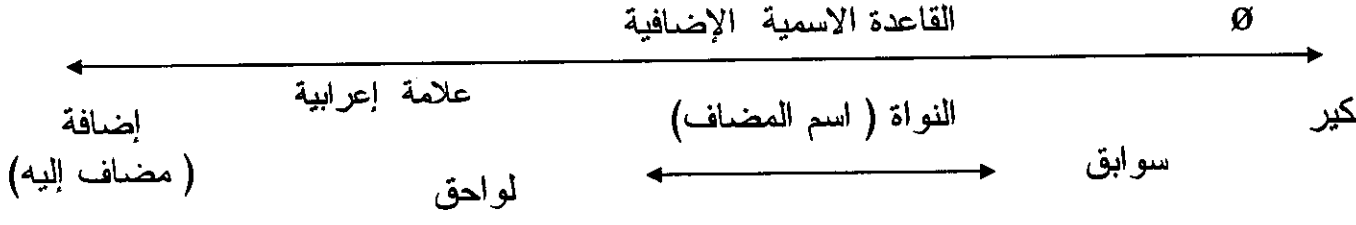

[1] شرح الكافية،(م س)، 205/2 .

أي :

ركن اسمي = اسم + أل + اسم

(مضاف) (مضاف إليه) [1]

فالجدوى من إضافة اسم إلى آخر أن يكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا، و لذلك يحذف التنوين من المضاف لأن التنوين علامة التنكير والإضافة علامة التعريف، أو التخصيص، فالتنوين والإضافة لا يجتمعان ولذلك أيضا لا يجوز أن يعرف المضاف ب (ال)، لأن المضاف صار معرفة بالإضافة[2]، ذلك لأن تمام المركب الاسمي هو اكتمال بنية بانضمام كل عناصره إليه، فوجود (ال) التعريفية يقتضي وجود العلامة الإعرابية مع غياب التنوين والإضافة، لأن التعريف معناه غياب التنكير، وغياب (ال) يعني إما حضور الإضافة أوالتنوين، وحضور العناصر جميعها غير ممكن يقول الاستربادي:" معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية و الجمع، ومع الإضافة ... فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما[3].

والمضاف إليه أيضا من (ال) هو عوض عن التنوين، و المقصود به أيضا توضيح المعرفة.

استعمل سيبويه مصطلح (المضاف إلى معرفة) ذلك لأن المقصود من المضاف إليه هو المسمى المعين من بين قسمه وأمته[4] .

---

[1] ميشال زكريا: قضايا ألسنة تطبيقية، ص 121

[2] مهدي المخزومي: في النحو العربي، (م س)، ص 173 .

[3] انظر شرح الكافية، 59/2 .

[4] الكتاب، 5/2 .

والمضاف إليه ينزل منزلة التنوين في الاسم المفرد كزيد في مثل غلام زيد، دلك أن التنوين معنى زائد على بنية الكلمة يأتي بعد الإعراب فيكون الإعراب جاريا على ما قبله [1].

كما بين النحاة أنه رغم اختلاف إعراب الاسم المضاف فان المضاف إليه يبقى على حاله أي مجرورا، وهذا نجده حين يدخل العامل على مركب إضافي في مثل: قال (إني عبد الله) أجري الإعراب مطلقا على الجزء الأول منه ز أبقى الثاني منه على حاله[2].

ومن خصائص الاسم الأول (المضاف) إن يرد نكرة و يأخذ العلامة التي يقتضيها في الجملة، أما المضاف إليه فالواجب إن يكون معرفة وقد يكون نكرة، وكما ذكرت آنفا يكون مجرورا ن يقول المبرد:" فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول وصار جميعا اسما واحدا"[3].

والإضافة نوعان إجبارية واختيارية يمكن للاسم الأول أن يستغني عن الاسم الثاني و انفصاله عنه.

أما الإجبارية لا يمكن استقلال الاسم الأول في الاستعمال بدون ضميمة أخرى وقد قال النحاة عنها أنها:" أسماء لازمت الإضافة لاحتياجها في فهم معناها" [4]، ومن خصائص الإضافة أيضا ألا يتقدم المضاف إليه عن المضاف، ولا يجوز الفصل بينهما، فمثلا: (رحمة الله واسعة).

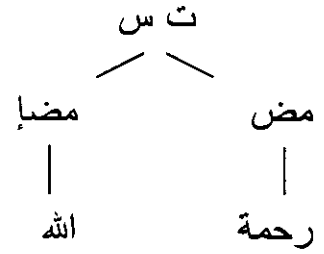

[1] الفاكهي: شرح الحدود في النحو، تح المتولي رمضان أحمد الدميري، ط 2 ،1988 م، ص 89 .
[2] نفسه، ص 89 .
[3] المبرد: المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، 1388 هـ ، 4/143 .
[4] السيوطي: همع الهوا مع، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975 -1977، 2/49 .

ويذكر سيل فستر ذي ساسي أن التعريف ينشأ في اللغة العربيـة إمـا نتيجـة لإضافة (ال) وهو ما يسمونه إضافة [1]، وهي توسعة للاسم و يمكن لموظفهـا أن يكون:

- اسم معرفة: سيارة الرجل، سيارة محمد .
- اسم إشارة: قلم هذا الطالب .
- ضمير متصل: سيارته .
- اسم موصول: سيارة الذي يعمل ...

➢ أحكام الإضافة :

و الإضافة كغيرها من الموضوعات النحوية تتطلب ضوابط و أحكام تميزها عـن غيرها من الموضوعات و التي نجملها في ما يلي :

1- وجوب جر المضاف إليه لفظا إذا كان مفردا (غير جملة) معربا نحو(قرأت كتاب القواعد)، ومحلا إذا كان مبنيا نحو: (هذا كتابك وكتاب من استعرت) أو كان جملة نحو:" نفرح حين تحرر القدس من مغتصبيها" [2].

2- حكم المضاف أن يجرد من التنوين، ونوني التثنية وجمع المذكر السالم نحو: هدا كتاب النحو وقرأت كتابي الأستاذ، وجاء طالبو العلم [3] .

3- وجوب تجريد المضاف من (ال) في الإضافة المعنوية، ففي مثـل: تحتـرم النظام، يجب حذف (ال) من لفظ (النظام) عند إضافته فتقول: تحترم نظام الجامعة ، ولا تقول: تحترم النظام الجامعة [4].

---

[1] غرا تشيا غابوتشان: أدوات التعريف و التنكير و قضايا النحو العربي، ترجمة د جعفر د ك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة ، دمشق، 1401 ه – 1980 م ص 89 .

[2] محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، (م س)، ص 546.

[3] أحمد الهاشمي: القواعد الاساسية للغة العربية، (م س)، ص 274.

[4] محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، (م س)، ص 546.

أما في الإضافة اللفظية يجوز دخول (ال) على المضاف في خمس مسائل[1]:

إحداهما : أن يكون المضاف إليه مقترنا ب (ال)، نحو: لقيت المؤلف الكتاب.

الثانية : أن يكون مضافا لما فيه (ال)، ك: الضارب رأس الجاني.

الثالثة : أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه (ال) كقول الشاعر من الكامل :

« الوِدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ»*

فالشاهد فيه: قوله (المستحقة صفوه) حيث أضاف الاسم المقترن بال، وهو قوله (المستحقة)، لكونه وصفا مع كون المضاف إليه مضافا إلى ضمير يعود إلى ما فيه (ال) وهو (الود).

الرابعة : أن يكون المضاف مثنى ، كقول الشاعر من البسيط :

« إِنْ يَعْنَيَا عَنِّي المُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ»**

والشاهد فيه: قوله (المستوطنا عدن) حيث أضاف الاسم المقترن بال إلى اسم ليس مقترنا بها وهو (عدن)، وصاغ دلك لكون المضاف وصفا دالا على مثنى.

الخامسة: أن يكون جمعا اتبع سبيل المثنى، وهو جمع المذكر السالم، فانه يعرب بحرفين و يسلم فيه بناء الواحد و يختم بنون زائدة تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك، كقوله:

« لَيْسَ الأَخِلاَّءَ بِالمُصْغِي مَسَامِعَهُم»***

والشاهد فيه: قوله (المصغي مسامعهم) حيث أضاف الاسم المقترن بال إلى اسم ليس مقترنا بها، وهو مسامعهم، لكون جمع مذكر سالما[2].

---

[1] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (م س)، 92/3 – 93 .

* هذا ا صدر بيت لم يعثر على قائله، وعجزه قوله:« منى ، وإن لم أرج منك نوالا».

** هذا ا صدر بيت لم يعثر على قائله، وعجزه قوله:« فإنني لست يوما عنهما بغني ».

*** هذا صدر بيت لم يعثرعلى قائله، وعجزه قوله:« الو الوشة ولو كانوا ذوي رحم ».

[2] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (م س)، ص97.

4- اكتساب المضاف من المضاف إليه في الإضافة المعنوية تعريــفا أو تخصيصا وأما في الإضافة اللفظية فلا يكتسب المضاف إليه تعريفا ولا تخصيصا .

5- اكتساب المضاف الذي ليس مصدرا المصدرية من المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [1].

6- اكتساب المضاف الظرفية من المضاف إليه إذا كان المضاف لفظ (كل) أو (بعض) أو لفظا يدل على كلية أو جزئية نحو: سهرت كل الليــل، وانتظرتــك بعض الوقت.

7- جواز أن يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبــالعكس وشرط دلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليــه[2]، أي أن شرط اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث أن يبقــى الكــلام صحيحا إذا قام المضاف إليه مقام المضاف، تقول في المثال الأول: (الوالد نفعــك) وفي الثاني (الديار منعتك المغامرة).

فادا لم يصح المعنى على دلك لم يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيرا ولا تأنيثا فقولك (صحيفة خالد مزقت) لا يصح فيه إقامة المضاف إليه مقام المــضاف، فــلا تقول: (خالد مزقت) لفساد المعنى، وإذن لا نقول (صحيفة خالد مزق).

8- امتناع إضافة الاسم إلى مرادفه إلا إذا كانا علمين، نحو: محمد سعيد كمــا لا يضاف موصوف إلى صفته، وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فجائزة بــشرط أن يصح تقدير(من) بين المضاف والمضاف إليه نحو: (كرام الناس، وعظائم الأمــور) والتقدير: الكرام من الناس، والعظائم من الأمور[3].

---

[1] سورة الشعراء، الآية: 227.

[2] محمد اسعد النادري: نحو اللغة العربية، (م س)، ص550.

[3] أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية لغة العربية،(م س)، ص278، (انظر الهامش).

9- جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه عند أمن اللبس، كقوله تعالى: ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾ [1] أي: أمر ربك .

وفي هذه الحال يعرب المضاف إليه الإعراب الذي يستحقه المضاف لو كان موجودا، فان كان الحذف مؤديا إلى لبس في المعنى فهو غير جائز، فلا يقال: جاء حسن، والمراد: جاء أخو حسن .

10- جواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف شرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف كقول أبي داود حارثة بن الحجاج:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِين امْرِءًا وَنَارٍ تُوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

والتقدير: وكل نار، ومنه قولهم: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك والتقدير: ولا مثل أخيه.

11- جواز حذف المضاف إليه الأول استغناء عنه بالمضاف إليه الثاني، نحو: دخل مدير وأساتذة المدرسة، فمدير فاعل مرفوع وهو مضاف والمضاف إليه محذوف تقديره المدرسة، والتقدير: مدير المدرسة وأساتذتها حذف المضاف إليه الأول وجعل الثاني اسما ظاهرا [2]، ومنه قول الفرزدق (114 هـ - 733 هـ):

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسُرُّبِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةَ الأَسَد

و التقدير: بين ذراعي الأسد وجبهته.

---

[1] سورة الفجر، الآية: 22.

[2] محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، (م س)، ص551 .

➢ هل يجوز الفصل بين المضاف و المضاف إليه :

تنشأ علاقة الارتباط بين المضاف و المضاف إليه بلا واسط، وهي علاقة وثيقة، ولذلك يقبح الفصل بينهما، ويضع ابن جني قانونا في هذا [1]، فيقول:" كلما ازداد الجزءان اتصالا قويا قبح الفصل بينهما" [2].

فالمضاف و المضاف إليه اسمان متلازمان، يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا تركيبيا وثيقا، للإسهام في أداء معنى الكلام .

ومسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ترجع إلى مدرستي البصرة والكوفة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون احتجوا بأن قالوا:" إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها، قال الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّـــــــــةٍ زَجَّ القَلُوصِ أَبِي مَـــــزَادَةِ

والتقدير: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف ولا بحرف خفض"[3]

وقال الآخر :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ، وَقَدْ شَفَت غَلَائِلَ عَبْدِ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا

---

[1] مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان، ط 1، 1997م، ص 198.

[2] ابن جني: الخصائص، تح محمد على النجار، القاهرة، 1925م ،390/2.

[3] الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف، (م س)، ص 351.

والتقدير: شفت غلائل صدورها عبد القيس، ففضل بين المضاف والمضاف إليه[1].

وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة قوله تعالى:﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[2] بنصب (أولادهم) وجر(شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه: (قتل شـــركائهم أولادهـــم)، ولهذا كان منصوبا في هذه القراءة، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:" إنما قلنا إنه لا يجوز ذلـــك لأن المـــضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد،فلا يجور أن يفصل بينهما، وإنما جـــاز الفـــصل بينهما بالظرف وحرف الجر، كما قال عمرو بن قميئة:

لما رأت ساتيدما استعبـــرت لله در اليوم من لامهـــــا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، لأن التقدير لله در من لامهـــا اليـــوم، وقال أبوحيه النميري:

كما خط الكتاب بكف يومـــــا يهودي يقارب أو يزيـــــــل

ففصل بين المضاف والمضاف إليه، لأن تقديره: بكف يهودي يوما، وأما الجـــواب عن كلمات الكوفيين أن ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الإحتجـــاج به" [3].

إذ لا يجوز الفصل بين عنصرين كلاميين هما بمنزلة اسم واحد، فهذان العنـــصران يتلاحمان ويتداخلان فيصبحان بمثابة عنصر واحد.

---

[1] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[2] سورة الإنعام، الآية: 137.

[3] الانباري: الانصاف في مسائل الخلاف، (م س)، ص355/351 .

4- الضوابط النحويـــة للتركيب الإضافي:

إن الضوابط النحوية للغة ما أمر متعلق بما لهذه اللغة من خصوصيات واللغات تشترك في الضوابط حسب اشتراكها في هذه الخصوصيات بحيث لا يمكننا الحديث عن العلامة الإعرابية في لغات غير مرتبة كالهند وأوروبية[1].

وتتضح الوظائف النحوية بمجموعة من القرائن، فقد تكون لفظية يشتمل عليها سياق الكلام الذي يعد هو الآخر قرينة، كما يمكن أن تكون لغوية تخضع للـــصناعة النحوية أو القواعد اللسانية أو الدلالية[2].

فالقرينة في اللغة بمعنى المفاعلة، مأخوذة من المقارنة، هي في الاصطلاح أمر يشير إلى المطلوب[3]، وتتنوع القرائن بين لفظية وأخرى معنوية.

أ- **القرائن اللفظية** :

* العلامة الإعرابية: وتعد من أساسيات تحديد المعنى الوظيفي للتراكيب الاسمية في الجملة والتي تعد من المحددات الشكلية الهامة، وقد أولى النحاة اهتماما بالغا لهـــذه القرنية، مما أدى إلى ظهور خلاف بين النحويين في أمر هده الحركـــات فيمـــا إذا كانت تدل على مقولات نحوية أو أنها مجرد تحريك لأواخر الكلمات من أجـــل أن يوصل بعضها ببعض اجتنابا لالتقاء السواكن وأن العرب لم نكن نقصد منهـــا إلـــى شيء مما نسميه اليوم بالوظائف النحوية [4].

---

[1] رمضان عبد التواب: اتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانيه، مكتبة الخناجي، دار الرافعي بالرياض، ط2، 1990م ، ص107.

[2] سعاد شابي: التركيب بالاسمي العربي –دراسة اللسانية صورية –، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير فـــي للـــسانيات التطبيقية، تلمسان، 2004م/2005م ، ص110 ، نقلا عن عبد الله المريني: الحذف من خلال القـــرآن الكـــريم –دراســـة نحوية دلالية –، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللغة، الجزائر، 1997م/1998م، ص27 .

[3] الجرجاني الشريف: التعريفات، الدار التونسية للنشر، د. ط ، د. ت، ص152.

[4] سعاد شابي: التركيب الاسمي الغربي– دراسة لسانية صورية – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات التطبيقية ،تلمسان، 2004/2005م، ص 110.

والعلامة الإعرابية ما هي إلا واحدة من عدة قرائن لفظية ومعنوية تعمل مجتمعـــة على تحديد معنى الجملة من خلال الوقوف على وظائف عناصرها فمـــن خلالهـــا نفرق بين الفاعل (الرفع) والمفعول (النصب) ...فبالرغم من أن هناك علاقة وثيقـــة بين الإعراب و المعنى الوظيفي، غير أن هذه القرينة تبقى عاجزة بمفردهـــا عـــن توضيح المعنى النحوي وذلك لاشتراك الكثير من الوظـــائف فـــي نفـــس الـــصنف النحوي، فالاسم يمكن أن يكون فاعلا، مبتدأ أو مفعولا به ....بالإضـــافة إلـــى أن العلامة الإعرابية الواحدة قد يدل على أكثر من معنى نحوي، فالرفع مثلا: يدل على المبتدأ و على الخبر، كما يدل على الفاعل واسم كان وخبر إن، التركيب الإضـــافي يتخذ فيه المضاف العلامة الإعرابية حسب موقعه في الجملة بينما حكم المضاف إليه الجر.

* الوضع: وهو ما يكون عليه التركيب الإضافي من ترتيب في الجملة، ومـــا هـــو أصل موضعه بالإضافة إلى حالات الترابط والتضام والتجاور، وما يتعلق به مـــن العناصر الأخرى كالأدوات وغيرها، وتعني الرتبة ملاحظة موقـــع هـــذه الوحـــدة اللغوية في الجملة[1].

لقد تعرض الجرجاني في (نظرية النظم) لمفهوم الترتيب، وبين دوره فـــي إنـــشاء المعاني النحوية حيث يقول:" لا يتصور أن تعرف للنظم موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظا ترتيبا ونظما وأنـــك تتـــوخى الترتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك فادا تم ذلك أتبعتها الألفـــاظ وقفـــوت بهـــا الآثار) [2]، وقد عنى العلامة من مصطلح الترتيب شيئين أولهما يدرسه النحاة تحت عنوان (الرتبة) وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان (التأخير والتقديم) ، وبهذا

[1] فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصـــــر، 1977 م، ص 186.

[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، (م س)، ص 69.

فإن الترتيب هو تتابع العناصر اللغوية داخل الجمل وفق دلالتها النحوية، حيث يكون لكل وحدة رتبة إما محفوظة أو غير محفوظة .

وأما عن التركيب اللغوي فرتبة المضاف إليه بالنسبة للمـضاف تعـد رتبـة محفوظة إذ لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف.

الرتبة كغيرها من القرائن تدلنا على الوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمات فـي تركيب معين، فرتبة المضاف إليه مع المضاف كرتبة الفاعل مع فعله والحال مـع صاحبه، والتي هي تقدم المضاف على المضاف إليه .

ومن الضوابط النحوية أيضا المباني الصرفية والتي تمثل" القالب الذي تـصاغ الكلمات على قياسه" [1]، و يمثل المبنى الصرفي بالنسبة للمورفيم علامة دالة علـى وظيفته النحوية [2] .

يرى الجرجاني أن المباني الصرفية التي تحويها اللغة تحتاج إلى شيء آخـر معها للتمكن من جعل السامع يعرف غرض المتكلم و مقصوده [3]، ومعنى ذلك أن هذه المباني لا معنى لها في حالة انفرادها إذ لا بد لها من التآلف، عن طرق التضام والتعليق .

أما التضام فقد بينه تمام حسان على وجهين فالأول هو الطرق الممكنـة فـي رصف جملة ما، فتختلف كل طريقة منها عن الأخـرى تقديما وتـأخيرا ووصـلا وهـلم جرا، وأما الثاني فهو أن يستلزم أحد العنصرين الآخر، ويسمى هذا الوجه بالتلازم[4] وهذا ما نراه في حالة المضاف والمضاف إليه .

---

[1] فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، (م س)، ص 189 .
[2] حسان تمام: منهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، 1974 م، ص 173 .
[3] حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، الشركة الجديدة – دار الثقافة – الدار البيضاء، 1973 م، ص 210 .
[4] نفســـــــه.

ويعد الربط أيضا قرينة لفظية تظهر اتصال أحد المترابطين بـالآخر[1]، وقـد شبه النحاة إلى أهمية وظيفـته التركيبية، وطرق الربط متعددة كاسـتعمال الأدوات أو يعود الضمير، أو بإعادة العنصر بلفظه أو بمعناه[2].

وأما وظيفة الربط فهي الدلالة على إنشاء علاقة سياقية نحوية بين التراكيب في الجملة .

ب- **القرائن المعنوية:**

الوحدة اللغوية في التركيب سواء كانت اسما، فعلا أو حرفا هي بمجموعها في التأليف تمثل العلاقات التي تربطها بغيرها في نفس التركيب .

تنشأ عملية الارتباط بين معنيين بلا واسطة لفظية، وهي بمثابة علاقة الشيء بنفسه، فهي علاقات الارتباط الأفقية لبتي تنشأ بين دلالات مكونات الجملة، والتي تؤدي إلى المعاني النحوية الوظيفية داخل هاته الجملة.

المتكلم قبل أن يصوغ الجمل بألفاظها يقوم بتعليق دلالاتها في عقلـه(حسب المعاني)، فالتعليق تفاعل يحدث بين تلك الدلالات من خلال الألفاظ، أما مـصطلح النظم فهو نتيجة التعليق، أي أن التعليق ترتيب لدلالات الألفاظ في العقل، والنظم هو ترتيب للألفاظ ذاتها في الجملة الملفوظة .

1- الإسنـــــاد:

والعملية الإسنادية هي نواة الجملة، وهي تمثل الجملة البسيطة عند النحاة، وتوسـعة هاته الجملة يكون بإنشاء علاقات (إرتباط وربط) فكلما فعلنا ذلـك زادت الفائدة وتعددت العلاقات، فكل علاقة زادت عن علاقة الإسناد في الجملة تكون لإزالة إبهام أو غموض قد يعتريان المعنى الدلالي للجملة إن لم تصف تلك العلاقة.

---

[1] السابق ، ص 213 .

[2] فاضل مصطفى الشامرائي : أقسام الكلام العربي ،(م س) ، ص 214 .

فعلاقة الإسناد هي أهم العلاقات التي تربط الاسم بغيره من وحـــدات الكلـــم، وتكون بين اسمين (المبتدأ أو الخبر المفرد) أو بين اسم وفعل (الفعـــل والفاعـــل أو نائب الفاعل) وبين كل ما عمل الفعل وفاعله أو نائبه كالمصدر والمشتقات العاملـــة واسم الفعل [1] .

وقد يرى سيبويه الإسناد في قولـــه:" الإسناد هو تلك العلاقة الـــضمنية بـــين المسند والمسند إليه" [2] .

وقال السكاكي:" والإسناد هو تركيب كلمتين أو ما جرى مجراهما على وجـــه يفيد السامع " [3].

فالمسند والمسند إليه عنصران أساسيان لتكوين التركيب الاسنادي، حيث أن المسند هو الذي ينبني على المسند إليه ويتحدث به عنه، في حين أن المسند إليه وهو المتحدث عنه هو الذي ينبني عليه التركيب الاسنادي، وهو أيضا تعبير نحوي نقصد به الفاعل النحوي أو الدلالي أو المبتدأ الذي يسند إليه اسم أو فعل أو ما يحل محلها ويتميز المسند إليه بالرفع لوصفه مميزا وظيفيا دالا على الإسناد [4].

والإسناد هو العلاقة النحوية الرابطة بينهما، والاسناد بطرفيـــه يمثـــل البنيـــة النحوية للجملة التي تتكون من وظيفتين نحويتين هما: المبتدأ أو الخبر في التركيب الاسمي، و الفعل والفاعل قي التركيب الفعلي أو ما يحل محلها، وهاتان الوظيفتـــان النحويتان (المسند والمسند إليه) تقوم بهما وحدات صرفية، أي الكلمات لذا فإنه من الضروري أن نميز في التحليل اللغوي بين البنية النحوية للتركيـــب وبـــين بنيتـــه

---

[1] مصطفى حميدة: نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، ط 1 1997 م، ص 163 .

[2] الكتاب، 297/2 .

[3] السكاكي: مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1987 م، ص 86 .

[4] أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية مقاربة لسانية، ديوان المطبوعات الجامعية،1993 م ، ص16.

الصرفية، والتركيب الإضافي في هده الحالة يكون مسندا إليه في الجملة، أي مبتدأ في الجملة الاسمية أو فاعل في الجملة الفعلية.

2- علاقة التقييد:

هي العلاقة التي تنشأ بين اسمين وهما (المضاف والمضاف إليه) وهي علاقة وثيقة إذ لا يحسن الفصل بين الطرفين، يقول في ذلك ابن جني:" كلما ازداد الجزءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما" [1].

ويرى برجشتراسر أن الإضافة ذات أصل سامي وأن المضاف لم يكن معربا في الزمان القديم وعدم إدخال أداة التعريف عليه تشترك فيه العربية والآرامية [2].

ويقول بروكلمان:" المضاف والمضاف إليه في اللغات السامية يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطا وثيقا، يكاد يحيلهما في بعض الأحيان كلمة واحدة [3].

وبالتالي فقد تبين أن القاعدة الإضافية تتكون من الاسم المضاف الذي يتميز بسمة التنكير وعلامة إعرابية يتخذها حسب وظيفته في الجملة ويليه مضاف إليه مجرور، تحددهما علاقة الإضافة، هذا المكون التركيبي يتعلق بعناصر لغوية أخرى – إجبارية أو إختيارية كانت – وذلك حسب العملية الإبلاغية، وبالتالي تتنوع العلاقات بتنوع الوظائف، وأهم العلاقات المعنوية الاسناد، وأهم العلاقات اللفظية التضام فهو الذي يحدد مستوى المكونات تركيبيا وتوزيعيا*.

---

[1] الخصائص، 390/2.

[2] براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح لبنان، 1926م، ص150

[3] السيد يعقوب بكر: دراسات في فقه اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م، ص 12.

* المستوى التركيبي يمس المحور الأفقي، والمستوى التوزيعي يمس المحور العمودي.

الفصل الثاني:

التركيب الإضافي الأساسي والتركيب الإضافي المفصّلة

المبحث الأول: التركيب الإضافي الأساسي

1- التركيب الإضافي الأساسي

2- القائمة الاستبدالية للمكون الإضافي

3- الأسماء المشتركة

4- التركيب الإضافي الموسع

المبحث الثاني: التركيب الإضافي المفصّلة

I. المبحث الأول: التركيب الإضافي الأساسي:

1- التركيب الإضافي الأساسي :

نقصد بالتركيب الإضافي الأساسي المسند إليه في الجملة باعتباره ركنا أساسيا فيها لا يمكن الاستغناء عنه، وباعتبار أنه لا يمكن اتخاذ دور المسند، ذلك لأن هذا الركن(المسند) لا يكون إلا فعلا أو خبرا في الجملة العربية و التركيب الإضافي هو من الأصناف الاسمية ثم معرفة لا نكرة، وكما سبق الذكر فان قاعدة التركيب الإضافي تكون كالآتي :

ø النواة (اسم مضاف) علامة إعرابية مضاف إليه

الحالات : ج ف = مسند + مسند إليه

= فعل + ت إضافي

ج س = مسند إليه + مسند

= ت إضافي + مسند

وقد اشترط النحاة في الاسم المبتدئ به ألا يكون اسما مشتقا عاملا عمل فعله ،وليس مصدرا عاملا عمل فعله، ومن شروطه أيضا أن يكون اسما مفردا(لا جملة ولا شبه جملة) .

أما من الناحية الإعرابية فقد بين النحاة أن المبتدأ يكون مرفوعا وكذلك الخبر فالأستاذ إبراهيم مصطفى يرى أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وأما الفتحة فهي حركة حقيقية مستحبة يلجأ إليها لخفتها من غير دلالة على أي معنى[1].

أما هنري فليش فرأى أن:" التركيب هو مجال الوظائف، وهذه الوظائف تتطلب لمعرفتها محددا شكليا، أي علامة وتقدم حالات الإعراب هذه العلامة، فالرفع هو

[1] انظر : إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، د .ط، 1937 ، ص 53-100.

المحدد الشكلي لأركان الجملة :المسند إليه و المسند ... "[1]، ويرى الدكتور محمد كامل حسين [2]:" أن الاسم يرفع على الخبرية لكونه متحدثـًا عنه أو خبرًا متعلقا به أيا كان موقع المتحدث عنه كما في: قام محمد ،ومحمد قام وما قام إلا محمد، ويجر الاسم على الإضافة، وينصب على التكملة فيما عدا ذلك".

وقد وضح النحاة موجب دخول الإعراب في الكلام، وبينوا أنه يختص بالأسماء دون غيرها، إلا أن هناك أسماء لا تظهر عليها العلامات الإعرابية مما قد يسبب لبسا في التركيب وهي الأسماء المبنية .

ف: (ع،ر،ب)هذه الأصول تدل عند النحاة على:" الإبانة عن الحاجة والتحسين والتغيير و الانتقال و الزوال" [3] .

و الإعراب عند ابن جني هو الإبانة " عن المعاني بالألفاظ، وجيء به دالا على اختلاف المعاني " [4].

فيفهم من هذا أن الإعراب يفيد مطلق التوضيح و الإبانة، وهو في النحو يعني إبانة وتوضيح المعاني .

وسبب اختصاص الإعراب بالأسماء علله " الزجاجي" في قوله:" إن الأسماء لما كانت تعتو رها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليه ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ...وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم " [5].

---

[1] العربية القصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق وتقديم الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب ، القاهرة،1997، ص251.

[2] ينظر: د. محمد كامل حسين: اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، 1976، ص 96-102.

[3] المنصف عاشور: ظاهرة الاسم في تفكير النحوى، (م س)، ص245 .

[4] الخصائص، (م س)،35/1 .

[5] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، ط6، 1996م ، ص 69 .

وحديثنا هنا عن الاسم ذلك لأنه يعتبر نواة التركيب الإضافي سواء وقع مبتدءًا أو فاعلاً وهاتان الوظيفتان يميزها الرفع في الإعراب وأما المضاف إليه فالجر.

2- القائمة الاستبدالية للمكون الإضافي:

نقصد بالاستبدال التعويض، والقائمة الاستبدالية هنا مجموعة العناصر التي يمكن تعويض التركيب الإضافي بها، أي أن تشغل محله، والتي تشترك معه في صنف من الأصناف، فـ(الضمائر، أسماء العلم، أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة) هي الأسماء التي قال عنها النحاة أنها معرفة في الأصل، أما (أل والإضافة) فهي وحدات نضيفها إلى الأسماء النكرة لتصبح معرفة، وهذه العناصر أطلق عليها تشومكسي اسم "المجموعة الاسمية" [1].

وبما أن هذه الأصناف يمكنها أن تعوض الاسم في التركيب، و بالإضافة إلى أنها تمثل نوعا خاصا وهو دلالتها على المعرفة فقد رأيت أن أبدأ بها.

أ- **الضمائر:** تُعدّ الضمائر من معوضات الأسماء العائدة إليها، تستخدم بحثا عن الاختصار و يسمى الاسم الذي يعود عليه الضمير مفسرا له، وقد التفت العرب القدامى إلى ظاهرة العائدية الضميرية وصنّفوا الضمائر إلى متصلة ومنفصلة ومستترة وظاهرة، كما انشغل اللسانيون المحدثون بالظاهرة المذكورة، وقاربوها من زاويتين تركيبية أو دلالية أوهما معا، ومن الباحثين من صنّف العائدية إلى قسمين وبيّن أن كل صنف يستلزم مقاربة مخصوصة، من ذلك مثلا ما أورده د.الفاسي الفهري 1981م عندما أشار إلى أن العائدية الضميرية تختلف باختلاف طبيعة مفسر

[1] سعاد شابي: التركيب الاسمي العربي" دراسة صورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات التطبيقية، تلمسان، 2004م-2005م، ص 111.

الضمير، فإذا كان هذا الأخير داخل مجال الخطاب تكون المراقبة لغوية، أما إذا كان خارجه فتغدو المراقبة تداولية [1].

إذن الضمائر صنف يقوم بدور نحوي هام يتمثل في تعويض الاسم وتوضيحه، والضمائر تحتاج إلى التعلّق إذ لا يمكنها أن تقوم في الكلام بنفسها فقط.

والضمائر لا تحتاج إلى وصف زائد يوضحها لأنها حسب عبارات النحاة من قبيل النوائب والأخلاف عن الأسماء الظاهرة في الجمل، وقد جعل النحاة القدامى الضمائر من صنف الأسماء، فهذا ابن جني يوضح ذلك في قوله:« ....الأسماء المضمرة ثوان لها (للأسماء المظهرة) و أخلاف منها ومعوضة عنها، فلم تقو قوة ما هي تابعة له ومعتاضة منه»[2]، ثم يؤكد أن الاسم المظهر أقوى من المضمر، ولعلّ القوة هنا تكمن في المعنى وفي الصورة أيضا في قوله:« الاسم المظهر عكس المضمر، له قوة ووفور صورة وسبق»[3]، أما عن القول بأن الضمير من المعارف، فلأن النحاة بينوا أن الضمير عُرف لأنه إنما يشير إلى مرجع أسمي في الجملة، يقول سيبويه عن ذلك: « صار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من تحدّث قد عرف من تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه »[4] .

وقسّم النحاة الضمائر الظاهرة إلى قسمين: منفصلة ومتصلة، وذلك حسب مقامات المتكلم و المخاطب و الغائب[5]، كما صنفوها بين المبنيات وعللوا بناءها بشبه الحرف، وقالوا باستغنائها عن الإعراب لأنها أصناف خاصة في الرفع و النصب والجر، فهي مجموعات مختلفة تلازم كل مجموعة منها حالة من حالات

---

1 ينظر: الفاسي، الفهري عبد القادر (1981) :" الدلالة النظرية لبعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية"، اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات عدد : 05 ، تونس .

2 الخصائص، (م س) ، 192/2.

3 نفسه.

4 الكتاب، (م س) ، 6/2.

5 السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، حيدر آباد الدكن، 1360ه، 49/2.

الاسم المعرّب محلا وتقديرا [1]، وهي تشترك مع بنيات لغوية كثيرة في العديد من الخصائص أهمها، أنها معوضات الاسم العائدة عليه، وتختلف عن بعض الظواهر من حيث كونها تسد مسد الاسم حرصا على الاختصار ومنعا للتكرار، وتفتقد أي دلالة معجمية في ذاتها، لذا فإن الضمائر – وأخص المنفصلة- يمكنها تعويض التركيب الإضافي.

ب- **اسم العلم** : استعمل النحاة عدة اصطلاحات لتسمية العلم، فهو في نظر سيبويه [2]:"علامة لازمة مختصة، وهو علم خاص، واقع على المسمى ومميز له عن سائر أمته".

وسماه المبرد: "ألقابا محدثة والاسم الخاص الذي يتميز بهده العلامة من غيره ويتبين **من سائر الجنس**"[3] .

ففي قول النحاة:" سميت زيدا بهذا الاسم كما تقول علمته بهجة العلامة"[4]، كما جاء عن سيبويه:"وسميته بفلان كما تقول عرفته هده العلامة وأوضحته بها"[5]، إذن فالاسم العلم علامة وتسمية تطلق على فرد من مجموعة جنس معين، فتميزه وتخصصه عن باقي أفراد جنسه.

وقد أكد النحاة تسمية التخصيص و التعيين في تسمية الأعلام، فهو صنف من العلامات الخاصة، وهذا يتضح من خلال قول سيبويه:" فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو زيد وعمر وعبد الله وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته"[6].

---

1 شرح الكافية، (م س)، 401/2.

2 الكتاب، (م س)، 05/1. وانظر: الخليل ابن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، د.ض، 1980م، 153/2 في جذر (ع، ل، م).

3 المقتضب، (م س) ، 185/3.

4 السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ت ح، ابراهيم البنا، 1978م، ص 40/39.

5 الكتاب، (م س)، 38/1.

6 نفسه، 05/2.

ونجد ابن يعيش أيضا يوضّح أن الاسم العلم من المعارف، لأنه يعبر عن معنى خاص: " إن جوهر الأمر هو في أن الأسماء عبارة عن إشارات للمفاهيم المسماة بها، وتوجد بينها أيضا إشارة تفيد معنى عاما هي التي تؤلف الاسم العام، وإشارة تفيد معنى خاصا مثل (زيد) و (عبد الله) وما شابه ذالك، وهكذا فإن الاسم العام هو ذلك الاسم الذي يعبر عن مفهوم عام أما اسم العلم فهو الاسم الذي يعبر عن مفهوم خاص" [1].

واسم العلم يستقل بنفسه عن غيره، فهو ليس كبقية الأسماء المعارف (الموصولات، الإشارة، الضمائر) التي لا تستقل بنفسها ولا تستغني عن غيرها ليتم معناها ونشير إلى أن هناك أسماء علم يمكن أن يظهر عليها التنوين لكن لا يعتبرها النحاة نكرة، لأن هده الأسماء لا تقبل (ال)، أي أن علامة التنوين تلك لم تكن في مقابل (ال). وقد ذكر الأشموني أن ابن مالك قد أخرج أسماء العلم التي تأخذ (ال) ولا تؤثر عليها ولذلك فإن مثل تلك الأسماء لا تعتبر نكرات[2].

ج- **أسماء الإشارة:** يُراد بالعائدية الاشارية عود عنصر لغوي مباشرة على ذات غير لغوية يتحكم في تحديد إحاليته المقام التواصلي للمشاركين في عملية التخاطب ومن ضروب هذه العناصر أسماء الإشارة كهذا وهذه.... وهنا وهناك .....الخ، والتي ينحصر دورها في:(تعيين المرجع الذي تشير إليه، وهي بذلك تضبط المقام الاشاري) [3].

وأما سيبويه فقد أطلق عليها اسم الأسماء المبهمة، ثم وضح بأنها من الأسماء المعرفة معللا سبب ذلك في قوله:" إنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته" [4]، أي أن سيبويه يعتبر أسماء الإشارة أساس الفصل

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل، (م س)، 681/1.
[2] الأشموني: شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 68/1 .
[3] الأزهر الزناد: نسيج النص، المركز الثقافي العربي، البيضاء، 1993م، ص 116.
[4] الكتاب، (م س)، 05/2.

بين المسميات، فأسماء الإشارة على هذا المعنى تشبه الضمائر في أنها تطلب مرجعا يذكر قبلها: "حتى يشار إليها كضمير راجع إلى ما قبله" [1].

وأسماء الإشارة هي من الأسماء المبنية التي تحتاج إلى غيرها ليكتمل معناها ويزول إبهامها، كالبدل أو الوصف، وأهم ما يحققه اسم الإشارة توضيح الاسم المقترن به.

د- **الأسماء الموصولة:** هو قسم من أقسام المعارف، وهو أيضا نوع من المبهمات، التي تحتاج إلى التركيب ليفهم معناها، وهي تؤدي وظيفتها ضمن العلاقات التركيبية وقد صنفها النحاة إلى خاصة وعامة، فالخاصة هي: (الذي، اللذان، الذين، التي، اللتان، اللواتي، اللائي، اللاتي...) أما العامة فهي (من للعاقل، ما لغير العاقل، أي، ذا) وقد اعتبرها النحاة من الأسماء الناقصة لأنها تحتاج إلى جملة بعدها هي صلة الموصول، أما سيبويه فقد سماها حشوا، ووروده يكون لتعويض الاسم و النيابة عنه و لا تكتمل اسميته إلا بصلته.

وقد استعمل سيبويه في وصف الموصولات لفظ الاسم الناقص و الخالي من المعنى من غير حشو[2]، كما اعتبر الموصول وصلته في موضع مبتدأ أو ابتداء حسب لفظه [3] .

أما المبرد فقد أكد مفهوم التوضيح و الموضح للتعبير عن الصلة، قائلا: " إنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا، واعلم أن الصلة موضحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة وما شاكلها في المعنى" [4].

في حين صنّف الجرجاني الموصلات الاسمية على أساس مضامينها، فهي عنده أسماء تستعمل على معنى الشرط و الجزاء وتقوم على الاحتجاج إلى غيرها

---

[1] شرح الكافية، (م س)، 479/2.
[2] الكتاب، (م س)، 106/2-107.
[3] نفسه، 69/2-70.
[4] المقتضب، (م س)، 197/3.

لتكتمل اسما ومتمما صلتها[1]، التي وضّحها قائلا:" ومعنى الصلة أن الاسم لا يكون تاما في أصله فيضم إليه ما يتممه ويجبر نقصه كما تقول هذا صلة هذا ووصله أي يكمله ويزيل نقصه... والصلة يؤتى بها للإيضاح و التبيين" [2].

ونجد أن في الأسماء الموصولة الخاصة (الذي، التي، الذين، اللواتي،...) وجود (ال)، ففي هذه الحالة اختلفت آراء النحاة أيضا، فهناك من قسم مثلا (الذي) إلى (ال) التعريفية و(ذو) اسم إشارة، وأنهما امتزجا في كلمة واحدة.

إلا أن ابن الخشاب قد وضّح أن (ال) ليست للتعريف فهي زائدة، لأنها اقترنت باسم إشارة وهو من المعارف، إذن فهي عنده: "زائدة لازمة... وذاك لإصلاح اللفظ إذ كانت أوصافا في الأصل للمعارف ثم غلبت...أي فصارت تذكر كثيرا من غير ذكر موصوف بها...إذ الأصل: الرجل الملك و الرجل العبد،إلا أن هذين الاسمين أقعد في هذا الحكم من (الذي) و ما جرى مجراه من الموصولات التي توصل بها إلى وصف المعارف بالجمل" [3].

وفي النهاية يمكن إجمال ما قلناه فيما يلي :

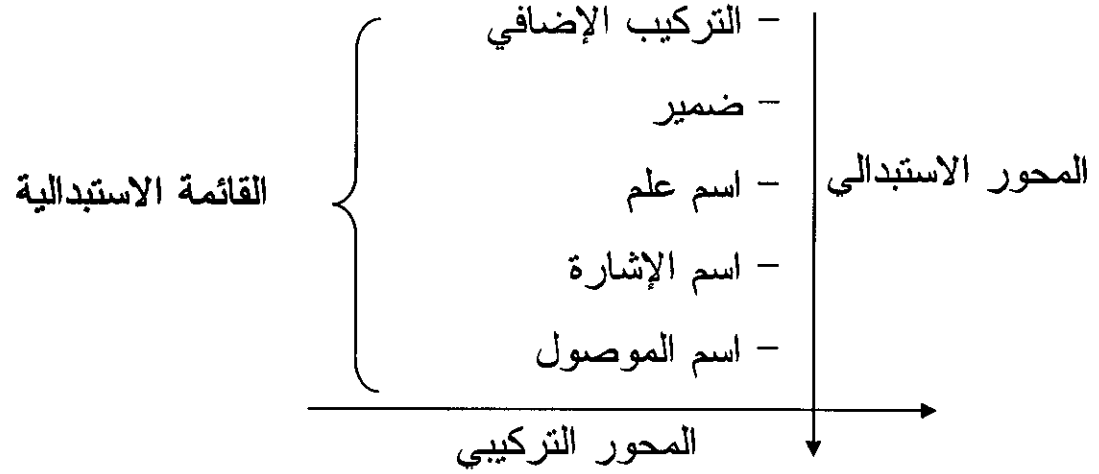

[1] المنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب ، تونس، ط 2، 2004م، ص 656.
[2] المرجع السابق، ص 656.
[3] نفسه، ص 666.

فعناصر القائمة الاستبدالية تقع على المستوى العمودي (المتغير)لأنه سبق وأن أشرنا إلى أن هذه العناصر يمكنها تعويض التركيب الإضافي إضافة إلى أنها تشترك معه في صنف من الأصناف و الذي هو التعريف، لا في الأصناف كلها.

3- الأسماء المشتركة :

تتميز بكونها أسماء تحتمل التنكير و التعريف معاً وذلك حسب التراكيب التي فيها وحسب مراد المتكلم، وتعريفها يتم في صورتين إما (ال) وإما بالإضافة.

أ- **التعريف ب (ال) :**

إن الأسماء تنتقل من العموم إلى الخصوص بواسطة ضمائم وعلائق إما سابقة وإما لاحقة، وتعد (ال) علامة سابقة للأسماء تنقلها إلى التخصيص لفظا ومعنى وهي علامة تعويض التنوين، فأداة التعريف كغيرها من عناصر التركيب جزءا مكونا لبنية التركيب، وهي ترتبط عضويا بالاسم لتكون معه مكوّناً اسمياً، وتحويل الاسم من النكرة إلى المعرفة بإضافة (ال) التعريفية هي الطريقة الأكثر شيوعا، فعن ابن يعيش أنه ذكر:" التنكير هو الأول، أما التعريف فمشتق من الاسم يكون في البداية نكرة مجردا في صنفه، ثم يضاف إليه فيما بعد ما يميزه بواسطة التعريف لكي تعود الكلمة إلي شيء واحد وتُستبعد الأجزاء الأخرى من هذا النوع من الأشياء" [1].

لقد كان النحاة يميزون بين النكرة و المعرفة – غالبا– وذلك في أن الاسم النكرة يقبل (ربّ) و(ال)، وهناك من النحاة أيضا من أضاف لا النافية للجنس، وذكروا أن الاسم الذي تستخدم معه (لا) يمكن أن يكون نكرة فقط[2]، وهم يرون أن المقصود من أداة التعريف هو:" تعيين الشيء بعينه دون سائر أمته، فإدخالها على

---

1 ابن يعيش: شرح المفصل، (م س)، 681/2.

2 ظاهرة الاسم، (م س)، ص 424.

الأسماء عبارة عن عملية تنبيه وتذكير بالمسمى المعروف" [1]، وقد أدى وجود (ال) في بعض أسماء العلم مثل: الرشيد و المتوكل، إلى اعتقاد بعض اللغويين أن اسم العلم بصورة عامة يرد في البنية العميقة مسبوقا بمورفيم (ال) وهذا المورفيم يحذف بصورة إلزامية إلا أن يعود ويظهر في بعض البنى، في مثل: هذا الزيد أشرف من ذلك الزيد[2].

كما أن(ال)التعريفية غير(ال)الموصولة، هذه الأخيرة هي التي تقترن بالأسماء الدالة على الصفات: (اسم الفاعل، اسم المفعول)، فاسم الفاعل فعل في المعنى و التقدير، أي يدل على عملية نقل(لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، فصار اسما في اللفظ وهو فعل في الحكم والتقدير، وفيه ضمير يعود إلى مدلول الألف واللام وهو الموصول باسم الفاعل، واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع في تقدير الجملة كسائر الصلات) [3]. فمثلا: الضارب تحول عن الذي ضَرَبَ، والمضروب عن الذي ضُرِبَ ، فكأن (ال) تعلقت باسم الفاعل لنقله من صيغة فعلية إلى اسمية، لأن المتكلمون: "حوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل، فالألف و اللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم فقولك : الضارب معناه :الذي ضُرِبَ" [4].

*** التركيب الإضافي ومقولة التعريف و التنكير:**

إن فهم التركيب الإضافي كبنية ثنائية يؤدي بشكل طبيعي إلى أن نميز فيه عنصرين أساسيين: العنصر الذي يُضاف وهو المضاف إليه و العنصر الذي يضاف إليه وهو المُضاف.

---

1 ابن مالك: التسهيل، ت ح محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967م، ص 42.
2 ميشال زكرياء: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ط 2، 1986 م، ص 79-80.
3 شرح المفصل ، (م س)، 152/3.
4 نفسه، 143/3.

ومن الملاحظ أن دراسة التركيب الإضافي في علم اللغة العربية التقليدي تستند في الغالب إلى مفهومين أساسيين: (المعرفة) و(النكرة) ويشهد ذلك دون شك على الأهمية الكبيرة التي تعطي هنا للوظيفة النحوية للتخصيص، ويصعب في الواقع أن نجد في المؤلفات القواعدية العربية قسما للنحو لا يستند مؤلفوه بشكل أو بآخر إلى هذين المفهومين الأساسيين [1].

إن معنى (التعريف) يستخدم عمليا أساسا لوصف المبتدأ في الجملة الاسمية تماما كما أن معنى (التنكير) يستخدم أساسا لتحديد جوهر الخبر في الجملة الاسمية وأما ما يتعلق بالتركيب الإسنادي في مجمله، فإن سيبويه يعتبر أن القانون الأساسي الذي يُحدّد وصف الكلام ينحصر في أن الجملة تشتمل على عنصرين ضروريين – المعرفة والنكرة– وأن الكلام يبدأ من المعرفة ويليها خبر نكرة، كما يفسر ضرورة وجود المعرفة في الجملة فيقول:" من غير الممكن إخبار السامع بشيء ما بخصوص شيء ما غير معلوم بالنسبة له" [2]، و ينطبق ذلك على التركيب الإضافي حيث أنه من ضوابط الاسم المضاف أن يكون نكرة والمضاف إليه معرفة.

وتستند مقولة التعريف والتنكير في النظرية القواعدية العربية التقليدية إلى مفهومي "العام" و"الخاص"[3].

فظاهرة العمومية تميّز على أنها الوصف الأكثر تمييز للنكرة، ويؤكد "الزمخشري" على هذا الموقف بقوله:" النكرة هي الاسم الذي يطلق على جميع أجزاء جملة من الأشياء (صنف من الأشياء) " [4].

---

1 غراشيا غابوتشان: نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ترجمة د.جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر،دمشق، 1401ه–1980 م، ص 39 .

2 الكتاب، (م س)، 07/2.

3 غراتشيا غابوتشان: : نظرية أدوات التعريف والتنكير، م س، ص 46.

4 نفسه، ص 46.

أما ما يتعلق بالمعرفة فإن ظاهرة الخصوصية تميز على أنها الوصف الخاص بها، وهكذا تتميز المعرفة حسب رأي سيبويه بأنها تشير إلى:" شيء معين دون بقية أجزاء هذا الصنف من الأشياء" [1].

وفي الإضافة يمتزج بعدان معنويان: التركيبي، والدلالي، يقول ابن يعيش: " اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل، وجعل الثاني من تمام الأول، يتنزّل منه منزلة التنوين"، فمن خلال قوله : "وجعل الثاني من تمام الأول، يتنزل منه منزلة التنوين"، يبرز البعد التركيبي، فنون المثنى ونون جمع المذكر السالم، وتنوين المفرد، تحذف عند الإضافة، ويكون المضاف إليه بمنزلة النون أو التنوين، فالمضاف و المضاف إليه اسمان متلازمان، يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا تركيبيا وثيقا، للإسهام في أداء معنى الكلام[2]، ومن هنا يقول أبو حيان(745هـ) في حد الإضافة : "ورسم الإضافة نسبة بين اسمين تقيّديه توجب لثانيها الجر أبدا" [3].

وقد عبّر النحاة عن هذه النسبة بلفظ (إسناد)، مما يؤكد البعد التركيبي فالإضافة: "إسناد اسم إلى غيره، بتنزيله من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه" [4].

أما تقسيم الإضافة على أساس البعدين التركيبي و الدلالي، فقد ارتبطت الإضافة المعنوية بالبعد الدلالي إذ يبرز في تخصيص المضاف بإضافته إلى نكرة ويتعرف بإضافته إلى معرفة، علما أن الإضافة المعنوية من حيث البعد الدلالي الذي ترتبط به على ثلاثة أقسام :

---

[1] الكتاب، (م س)، 220/2.

[2] أسامة كامل عارف جرادات: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، د.ط ، د.ت، ص 92.

[3] أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت ح، د. مصطفى أحمد النماس، حقوق الطبع محفوظة للمحقق ، ط 1، 1404ه-1984م، 501/2.

[4] الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، (م س)، ص 92.

1- ما تفيد الاختصاص و الملك، وهي المقدرة ب (اللام)، نحو: (غلام زيد)، تقديرها : (غلام لزيد).

2- ما تفيد بيان الجنس، وهي المقدرة ب (من)، نحو:(ثوب خز)، تقديرها : (ثوب من خز).

3- ما تفيد الظرفية، وهي المقدرة ب(في)، نحو قوله تعالى:﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ [1]، تقديرها: (مكر في الليل).

في حين ارتبطت الإضافة اللفظية بالبعد التركيبي، فهي إنما تفيد التخفيف ففائدتها راجعة إلى اللفظ، أي أن المقصود منها طلب الخفة في اللفظ لا غير[2].

4- التركيب الإضافي الأساسي الموسع :

إن التركيب الإضافي الأساسي كعنصر لغوي له دور معين في الجملة والذي هو دور المسند إليه يتوسع للحصول على تركيب أكبر وذلك حسب الحاجة إلى التعبير عن المعنى .

فقد يتوسع بأكثر من مضاف إليه، أو بالتوابع (النعت ، التوكيد ، البدل ، العطف) وسنحاول هنا التطرق إلى هاته العناصر بنوع من التفصيل .

أ- **التوسعة بأكثر من مضاف إليه** : التوسع بأكثر من مضاف إليه يمثل مع الوصف وغيره توسعة* للاسم، فتنيير يرى أن وظيفة مكمل الاسم(المضاف إليه) ووظيفة التابع يعملان على نفس الوظيفة التركيبية التي هي توسعة للاسم[3].

---

[1] سورة سبا، الآية:33.

[2] الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، (م س)، ص 93.

* نقصد بالتوسعة إضافة عناصر أي زيادة في طول التركيب اللغوي، وهذا حتما يؤدي إلى تخصيص المعنى أكثر .

[3] سعاد شابي: التركيب الاسمي العربي دارسة للسانية صورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اللسانيات التطبيقية ، تلمسان، 2004م-2005م ، ص146.

وفي العربية يكون الاسم المضاف نكرة بينما يكون الاسم المضاف إليه معرفة، اسما بارزا أو ضميرا متصلا، في حين نجد في اللغة الفرنسية مثلا أن المضاف إليه يأتي متعلقا بالحرف (DE) وهذا غالبا، إذ يمكن أن يتعلق بحروف أخرى، أو حتى بدون حرف كما وضح تنيير [1].

والمضاف إليه يأتي في الصور التي رأيناها سابقا (ضمير، اسم الإشارة، اسم الموصول، اسم العلم، اسم معرفة)، وقد يأتي نكرة .

كما أننا نجد في اللغة العربية أن بعض التراكيب اللغوية تحتوي على أكثر من مضاف إليه و المضاف واحد ففي قولنا: هدا ابن ابنته، نلاحظ أن المضاف هو(ابن) بينما يتعدد المضاف إليه فالأول هو (ابنة) والثاني هو الضمير المتصل (الهاء)، فالقاعدة الأساسية الأولى للتركيب الإضافي هي كالآتي :

قا: ت س=[مض مضإ]= ت ض

ونشق منها القاعدة الجزئية وذلك بفضل التوسع بأكثر من مضاف إليه ويكون التحليل كالآتي: (هذا ابن ابنته).

[1] المرجع السابق، ص146.

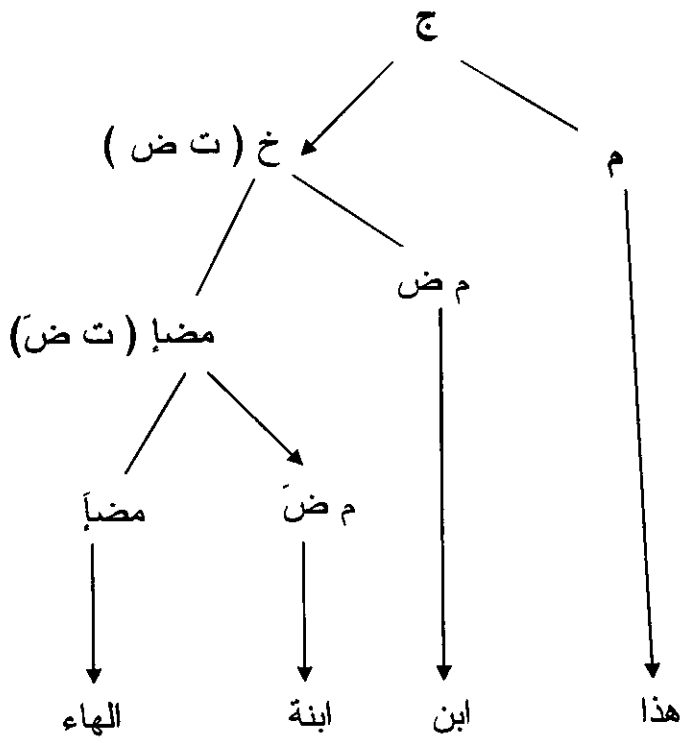

وبهذا نستنتج أن التركيب الإضافي (ابن ابنته) يحوي تركيبا إضافيا آخر هو (ابنته)، وفي قولنا: حضر ابن أخ زوجته، ف (ابن) هي المضاف، و(أخ) مضاف إليه وهو بدوره مضاف و(زوجة) مضاف إليه وهو بدوره مضاف والهاء مضاف إليه .

فنستنتج القاعدة الجزئية الأخرى: قاَ: ت سً = [مض مضإ$_1$ مضإ$_2$ مضإ$_3$]

ويكون التحليل كالآتي: (حضر ابن أخ زوجته):

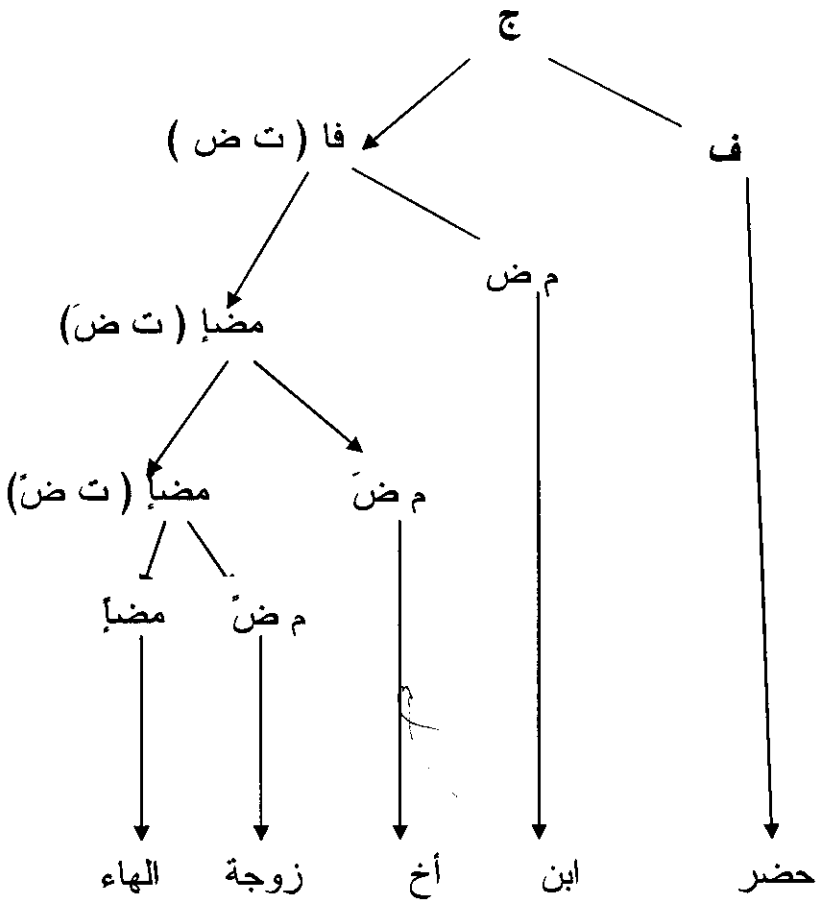

وهذا التعدد في المضاف إليه ما هو في الحقيقة إلا توسعة للمضاف الأول (ابن) وهو يمثل درجة أكبر من التخصيص (فابن أخ) ليس (كابن أخ زوجة) وليس (كابن أخ زوجته) فكلما وسعنا أكثر ازداد التخصيص أي يكتسب التركيب درجة كبيرة من التعريف.

ب- **التوسعة بالتوابع** : فالتوابع أيضا توسيع للاسم، لأنها تكون معه كالاسم الواحد وقد لخص ابن مالك التابع قائلا:" وهو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقا، وهو توكيد أن نعت أو عطف نسق أو بدل ويجوز فصله من المتبوع ...ولا يتقدم معمول تابع على متبوع "[1].

ويرى الأستربادي أن:" التابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة"[2]

[1] ابن مالك: التسهيل ،تح محمد كامل البركات، دار الكتاب العربي، 1976م ص7.
[2] شرح الكافية، (م س)، 278/2 .

*** التوسعة بالنعت :**

فالنعت قد يكون مفردا أو جملة، إذ أن الجملة النعتية (الوصفية) هي في المعنى حكم على صاحبها كالخير، ولذلك يشترط فيها أن تكون خبرية[1]، و النعت المفرد لا يكون إلا اسما مشتقا أي مأخوذا من المصدر للدلالة على معنى وعلى منعوته، " اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، أفعل التفضيل" [2]، يقول المرادي: " إن المشتق الموصوف به هو ما دل على فاعل أو مفعول به مضمنا معنى فعل وحروفه"[3] .

والعلاقة بين النعت و منعوته وثيقة جدا، لذلك:" لا يجوز الفصل بينهما إلا بحمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها شديد للكلام ...ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة"[4]، إذ العلاقة بينهما كعلاقة الشيء بنفسه، و النعت يأتي تابعا للتركيب الإضافي العمدة كما يأتي تابعا له في تركيب الفضيلة، نحو قولنا مثلا: (أستاذ التاريخ البحاثة في الجامعة)، فيكون التحليل كالآتي :

---

1 الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة ،مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة ،ص31.

2 ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تاليف: محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع ، بيروت ، ط16، 1394هـ -1974م ،52/2 .

3 مصطفى حميدة: النظام الارتباط وربط، ص183 .

4 ابن عصفور:المقرب في النحوي، تح عبد الستار الجواري وعبد الله الجبور، مطبعة العلا، بغداد 1971م ص228.

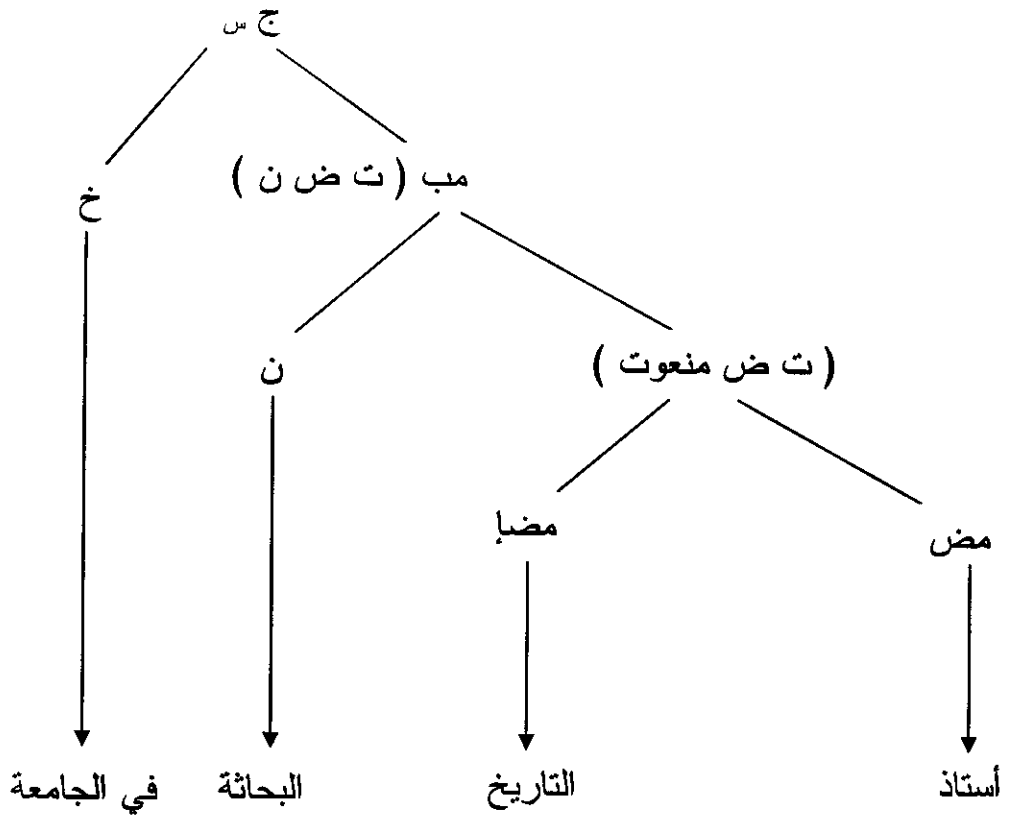

فسيبويه تحدث عن الاسم الذي يوصف بما يلي:" واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو وليس من اسمه، كقولك: هذا زيد الطويل، ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيد ذاهبا، ويصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك هدا درهم وزنا، ولا يكون إلا نصبا"[1].

وذكر أنواع من الصفات، فالصفة في المثال الأول هي نعت (الطويل) وهو يطابق موصوفه (زيد)، والصفة في المثال الثاني هي حال (ذاهبا) تصف هي هيئة صاحبها(زيد)، أما الصفة في المثال الأخير فهي تميز وصف اسما فميز ووضح إبهامه ، فالمفهوم من كلام سيبويه أن الدلالة واحدة و العلاقات الوظيفية تتنوع، وذكر الجرجاني:" اعلم أن الصفة هي الموصوف في المعنى"[2].

---

[1] الكتاب، (م س)، 120/2.

[2] ظاهرة الاسم، (م س)، ص553 .

كما يبين ابن مالك أن النعت يقوم على الاشتقاق و ما في تأويله، يقول:" هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا مسبوق لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو دم أو ترحم أو إبهام أو توكيد "[1].

ويوضح السهيلي العلاقة بين الصفة و الموصوف قائلا:" ....ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاما كما يكون الخبر مع المبتدأ كلاما، فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت فلا يتقدم عليه بإجماع "[2].

كما يتعدد النعت و المنعوت واحد، ففي مثال: (أستاذ التاريخ البحاثة العلامة الكبير في الجامعة)، يكون التحليل كالآتي :

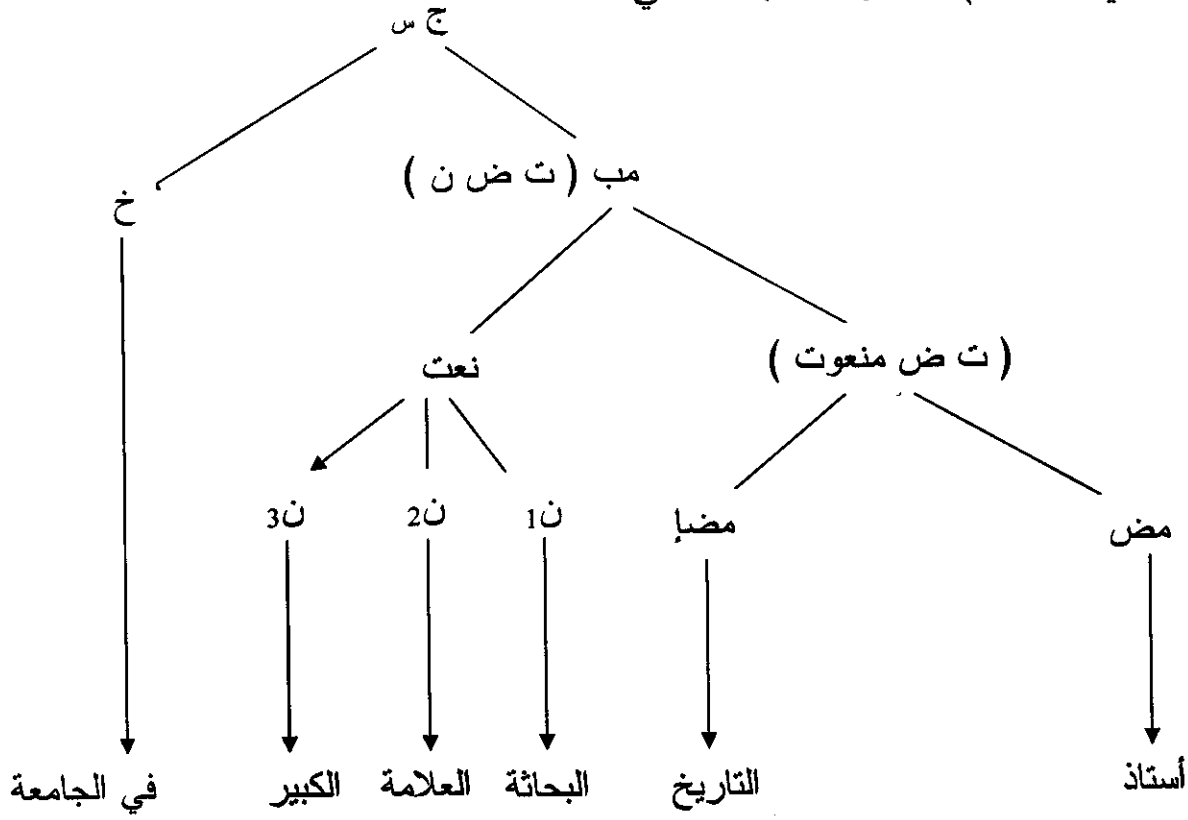

[1] التسهيل، (م س) ،ص 167 .
[2] نفســـــــــه، ص 406.

* التوسعة بالتوكيد :

أما توسيع التركيب الإضافي بالتوكيد، ففي قولنا مثلا:(شارك طلبة الجامعة كلهم في المسيرة)، يكون التحليل كالآتي:

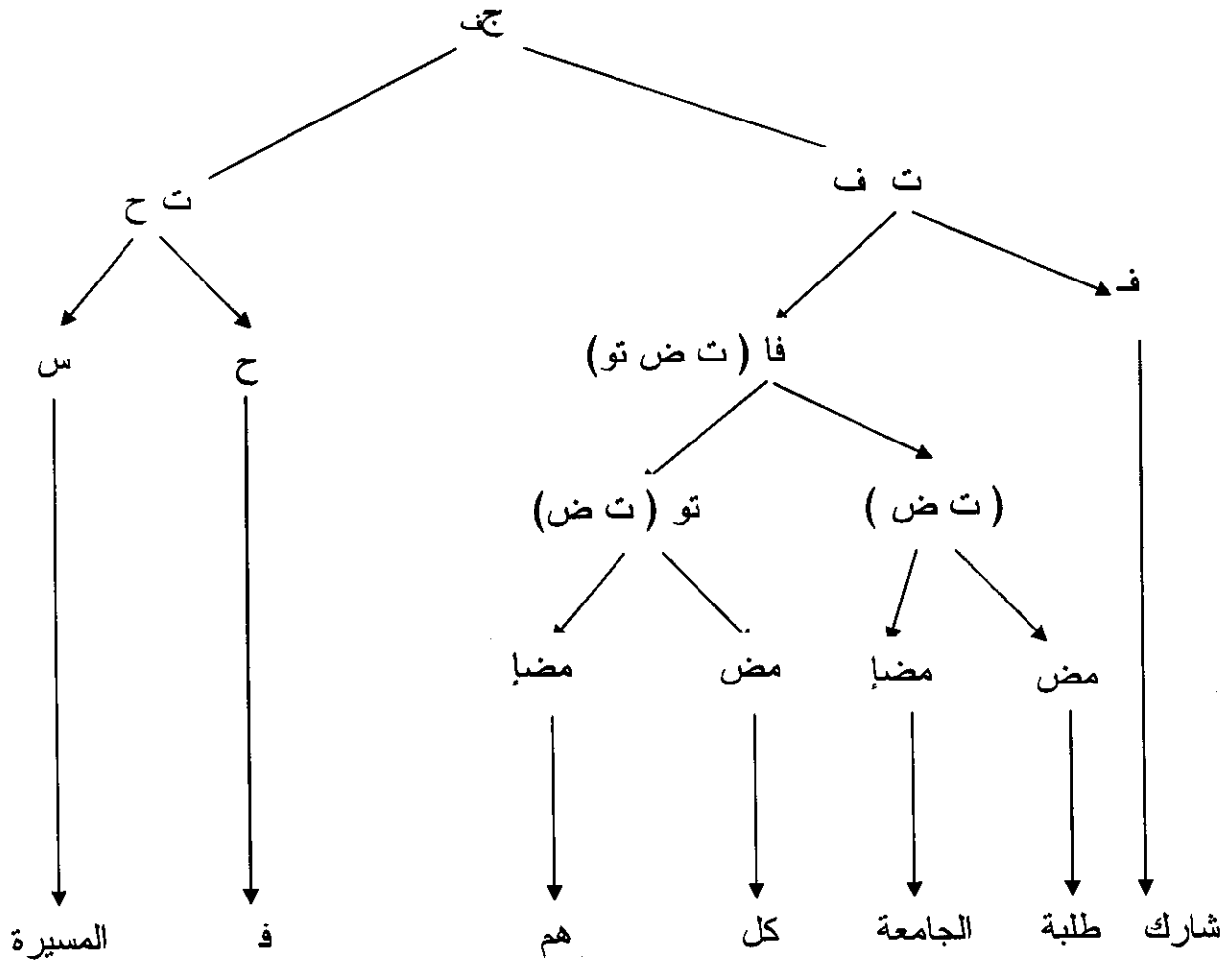

فـ (كلهم) وردت توكيدًا للتركيب الإضافي (طلبة الجامعة) الذي جاء فاعلا في الجملة، فالاسم (طلبة) مثل بدوره مع الاسم المضاف إليه (الجامعة) تركيبا إضافيا أول في الجملة، و(كلهم) مثلث التركيب الإضافي الثاني وفي الوقت نفسه توكيدا للأول فقد توسع التركيب الإضافي (طلبة الجامعة) بالتركيب الإضافي الثاني (كلهم) الذي جاء توكيدا.

وعن التوسيع بالتوكيد يقول العلوي:" اعلم أن دخول التأكيد في الكلام ليس أمرا حتميا، ولا يكون على جهة الوجوب، وإنما يكون وروده على وجهين، أحدهما أن يكون الكلام معلوما في النفس لا يقع فيه الشك، فما هذا حاله فأنت فيه بالخيار بين تأكيده وتركه، وثانيها أن يكون غير معلوم أو أن يكون مشكوكا فيه، وما هذا حاله فالأولى تأكيده لإزالة احتماله "[1]، أي يمكننا أن نستغني عن التوكيد دون حدوث خلل في التركيب أو المعنى.

*** التوسعة بالعطف :**

أما توسع التركيب الإضافي بالعطف، فالعطف يفتقر من سائر التوابع في أنه لا ينشأ إلا بواسطة، هي حروف العطف، بالإضافة إلى أن الاسم المعطوف لا يزال إبهاما عن المعطوف عليه، في حين تتفق التوابع الأخرى في أن التابع يرفع الإبهام عن متبوعه.

والعطف قد يأتي مركبا إضافيا تابعا للتركيب الإضافي (العمدة) في الجملة وقد يأتي فضلة كما سيأتي، ففي قولنا: (جاءت زوجة أخيه، وبنيها)، فـ (بنيها) جاءت اسما معطوفا على (أخيه) الواقع تركيبا إضافيا ثانيا، بواسطة حرف العطف (الواو)، ومثل الاسم المعطوف (بنيها) تركيبا إضافيا آخر.

كما يمكن أن يتعدد العطف، وبالتالي تتعدد المركبات الإضافية، في قوله تعالى : ﴿يوم يفر المرء من أخيه ، وأمه و أبيه ، وصاحبته وبنيه ﴾[2]، ففي الآية الكريمة كل من (أمه، أبيه، صاحبته، بنيه) هي أسماء معطوفة على التركيب الإضافي (أخيه) الواقع في موضع جر وفي نفس الوقت تعتبر مركبات إضافية.

---

[1] نظام الارتباط والربط، (م س) ،ص188.

[2] سورة عبس، الآيات: 34-35-36.

المبحث الثاني: التركيب الإضافي الفضلة :

أشرنا آنفا أن التركيب الإضافي الأساسي يكون عمدة في الجملة العربية حيث لا يمكن الاستغناء عنه باعتبار أن الجملة تقوم على ركني الإسناد (المسند و المسند إليه)، والتركيب الإضافي الأساسي يكون مسندا إليه فيها، وأما عن التركيب الإضافي في الجملة، والفضلة في نظر النحاة هو ما يمكن الاستغناء عنه .

فمفهوم التوسعة يعني أن وجود العنصر أو عدمه لا يغير من طبيعة العلاقة القائمة بين المسند م المسند إليه ولا من وظيفتهما[1]، أي :

ج = نواة اسنادية + فضلة

إن معنى الفضلة هو أنها ليست طرفا من طرفي علاقة الإسناد، ولو اجتمعت الفضلات على أن تأتي بجملة تامة ما استطاعت الإتيان بها على الرغم من أن وظائفها في الجملة لا تقل شأنا عن وظيفة طرفي الإسناد في إبراز المعنى الدلالي المستفاد من الجملة، ولكل بناء أساس، وأساس بناء الجملة الإسناد[2]، وأهم العناصر التي يكون فيها التركيب الإضافي فضلة:

1- **المفعول به** *: يعتبر المفعول به ليس شرطا ضروريا لاستقامة الجملة من حيث التركيب وان بدا وجوده في بعض الحالات ضروريا لتمام المعنى فذلك راجع إلى خصائص معنوية لبعض الأفعال وأعني بها الأفعال المتعدية .

فالعملية الاسنادية تستدعي العامل وعدد من المعمولات و المتعلقات فاللزوم والتعدية في الفعل لها أثر كبير في تعدد المحلات الاسمية، يرى النحاة أن اللزوم

---

[1] المجلة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، العدد الخامس، الجامعة التونسية مركز دراسات والأبحاث والاقتصادية والاجتماعية، تونس، ص 252.

[2] مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (م س)، ص172 .

* اتخذناه فضلة باعتبار أن الجملة تقوم على ركنين الإسناد (المسند والمسند إليه) واللذان لا تقوم الجملة بدونهما، لا على انه يمكن الاستغناء عنه، ذلك لأن للمفعول به دورا كبيرا في إبراز وإتمام معنى الجملة .

هو:" الذي لزم محله ولم يتجاوزه إلى غيره وهو فعل الفاعل في نفسه»[1]، واللزوم من صفات الاسم المعنوية و الشكلية، فالاسم مع الفعل اللازم يكونن صورة تركيبية إسنادية لا ينفصل فيها الفعل عن اسمه أو المسند عن المسند إليه[2].

والفعل المتعدي يتجاوز الاسم الأول (الفاعل) إلى اسم ثان (المفعول بـــه) ويـــذهب النحاة إلى أن الفعل العامل ضرب من حركة الاسم الدال على معنى الفاعليـــة وأن الحركة في مفهوم التنقل لا تستقل بنفسها بل تحتاج إلى الاتصال بمحلها إذ لا يصح فصل الحرف عن حركته أو الفعل عن فعله في عملية التركيب [3].

والتركيب الإضافي قد يأتي مفعولا به، ففي قوله تعالى: ﴿ يريدون وجهـــه﴾ [4].

فـــ(وجهه) جاءت مفعولا به، وتركيبا إضافيا مكون من (وجه) مضافا و(الـــضمير الهاء) مضافا إليه، ويمكن أن يتعدد صور التركيب الإضافي في الـــذي يـــــــرد مفعولا به.

2- **الحال** : ومن التراكيب الإضافية الفضلة نجد التركيب الإضافي الذي يرد حالا، والحال من الأسماء الصفات النكرة نقترن بصاحبها المعرف أو النكرة المخصوصة قبلها وهو (الفاعل أو المفعول به) ويجاب عليها بـــــ (كيف) ومدلول الحـــال هـــو وصف هيئة الاسم الذي قبلها، يقول ابن الخشاب:" إن الفعل متى أسند إلى فاعلـــه فلا بد أن يسند إليه وهو على هيئة من الهيئات وصفة من الصفات"[5].

فالحال تأتي بعد العمدة، وهذا ما عني به النحاة في أن الحال تأتي بعد تمام الكـــلام أي بعد النواة الإسنادية .

---

[1] السهيلي:النتائج، (م س)، ص321.
[2] المصدر السابق، ص321.
[3] نتائج الفكر، (م س) ، ص 326 .
[4] سورة الكهف ، الآية : 28.
[5] ظاهرة الاسم، (م س)، ص 404.

والتركيب الإضافي يأتي حالا، ففي قولنا: خرج الولد رافع الرأس، فـ(رافع الرأس) جاءت حالا تبين هيئة الولد إثناء خروجه، وتركيبا إضافيا مكونا من (رافع) مضافا و(الرأس) مضافا إليه.

3- **البدل** : ونجد في التراكيب الإضافية الفضلة أيضا التركيب الإضافي الوارد بدلا، وقد بين النحاة أن العلاقة بين البدل و المبدل منه، وبين الصفة وموصوفوها كعلاقة الشيء بنفسه، فالبدل تابع لاسم هو المبدل منه يصفه ويوضحه إلا أن الاستغناء عنه لا يؤثر في التركيب، ففي قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم، صراط اللذين أنعمت عليهم﴾ [1]، فـ (صراط) الثانية جاءت بدل من (الصراط) الأولى التي وردت مفعولا به ثاني، والبدل هنا هو بدل الكل من الكل، أو البدل المطابق، لأنه يساوي المبدل منه، بالإضافة إلى أن التركيب الإضافي الواقع بدلا في هذا المثال ورد توسعة لعنصر فضلة و الذي هو المفعول به.

إذن توسعات العناصر الفضلة أيضا فضلة، نخص منها التوسعات التابعة للعنصر الفضلة (المفعول به)وهي :

- **التوكيد** : قد يرد التوكيد تركيبا إضافيا فضلة تابعا للمفعول به و الذي يعتبر في حد ذاته فضلة، ففي قولنا: (رأيت الطلبة كلهم)، فـ(كلهم) وردت توكيدا للاسم (الطلبة) الذي جاء مفعولا به في الجملة والتوكيد جاء تركيبا إضافيا .
- **النعت** : قد يرد النعت أيضا تركيبا إضافيا فضلة تابعا للمفعول به ، ففي قولنا مثلا: (صنع الرجلِ سيارة جميلة الشكل)، فـ (جميلة) وردت نعتا للاسم (سيارة) الوارد مفعولا به في الجملة، وكون النعت (جميلة) المضاف مع المضاف إليه (الشكل) تركيبا إضافيا.

[1] سورة الفاتحة، الآيتان: 6-7 .

- **العطف :** قد يرد العطف تركيبا إضافيا فضلة تابعا للمفعول به، ففي قولنا: (أكلت تمر العراق وخبزه)، فـ(خبزه) وردت معطوفة على المفعول به (تمر) في الجملة، كما مثلت (خبزه) تركيبا إضافيا.

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن التركيب الإضافي يرد مكونا أساسيا في الجملة العربية، أي ركنا إسناديا وبالتحديد مسندا إليه، ويتوسع هذا العنصر بوحدات لغوية أخرى كمضاف إليه والنعت والعطف...، كما يمكن أن تعوضه عناصر أخرى من خصائصها أنها تشترك وإياه في سمة التعريف كالضمائر وأسماء العلم، وأسماء الإشارة...، كما يمكن للتركيب الإضافي أن يرد فضلة في الجملة، وهذا ليس معناه أنه يمكن الاستغناء عنه أو لأنه لا معنى له في الجملة، وإنما قصدنا بالفضلة ههنا كل ما زاد عن القاعدة الإسنادية، وفي نفس الوقت فإن التركيب الإضافي الفضلة أيضا يمكن أن يتوسع بعناصر لغوية أخرى مثله مثل التركيب الإضافي الأساسي.

الفـــصـل الثـــــــالث:

التركيب الإضافي في شعر مفدي زكريا

- ترجمة للشاعر مفدي زكريا
- تمهيد

1- وجوب جر المضاف إليه

2- تجريد المضاف من (ال) في الإضافة المعنوية

3- حالة المضاف المعرف بـ (ال)

4- وجوب مجيء المضاف إليه معرفا بـ (ال)

5- العلاقة الإسنادية

6- القائمة الإستبدالية

7- التركيب الإضافي الأساسي الموسع

8- التركيب الإضافي المفصلة

*ترجمة للشاعر مفدي زكرياء:

هو الشيخ زكريا بن سليمان بن يحي بن الشيخ سليمان بن الحاج عيسى، لقبه زميل البعثة الميزابية والدراسة الفرقد "سليمان بوجناح" بـــ: "مفدي"، فأصبح لقبه الأدبي الذي اشتهر به.

ولد يوم الجمعة 12 جوان 1908 ببني يزقن، ولاية غرداية، وفي بلدته تلقى دروسه الأولى في القرآن ومبادئ اللغة العربية.

التحق بالبعثة الميزابية بتونس، فواصل دراسته هناك في: مدرسة السلام، المدرسة الخلدونية، وجامع الزيتونة، كما غشي مسامرات الأديب التونسي الكبير، الأستاذ العربي الكبادي، وجمعته صداقة حميمة في تلك الفترة بالشاعرين: أبو القاسم الشابي، ورمضان حمود الذي كان زميلا له في البعثة [1].

يقول متحدثا عن نفسه:" حياتي الأدبية متصلة اتصالا جذريا بنشاطي القومي، وقد شرعت في قرض الشعر سنة 1925 أي في الثانية عشر من عمري بقصيدة في رثاء " كبش الفداء" بعيد الأضحى، متأثرا بمذهب أبي العلاء المعري، وأتذكر طالعها وبيتا آخر:

لَهَفِـــــــي على شَاةٍ لنا قد فُيدَتْ ... للذَبْحِ وَهِيَ نَقِيَــة الأدْرانِ

اِسْتَضْعَفُـــوك فَلَذَ لَحْمُكَ عِنْدَهُـم ... هَلَا اِسْتَلَذُوا لَحْمَ لَيْثِ قَانِي

وأضربت ستين يوما عن أكل اللحم حتى إذا ما "تبت من توبتي" أصبحت أحب اللحم بأصنافه الثلاثة، متبعا في ذلك توصية الجاحظ في ثلاثياته (ثلاثة لا ألذ منهن..)، أما القصيد الثاني، فكان في تمجيد جهاد الريف بقيادة الزعيم الخالد الأميرعبد الكريم الخطابي، وقد نشرت بالعدد (182) من جريدة (لسان الشعب) بتونس بتاريخ 8 سبتمبر 1925 كما نشرتها جريدة (الصواب) في نفس الشهر، و نشرتها جريدة (اللواء)، وجريدة (الأخبار) القاهريتان..." [2]

دام التحصيل العلمي لمفدي زكريا بتونس أربع سنوات، من سنة 1922 حتى سنة 1926 وخلالها واكب الحركة الوطنية، وانخرط في صفوف الشبيبة الدستورية، وكانت له مشاركات فعالة في مؤتمرات طلبة شمال إفريقيا، فاشتعل الحماس الوطني بداخله.

ما يمكن قوله أن مفدي قسم حياته بين الشعر والثورة، فظل متنقلا بين الدول العربية الشقيقة، ولم يترك لنفسه مجالا للراحة فاستغل الفرصة لتدعيم نشاطه الوطني، فما انفك عن خلق ندوات وملتقيات يتغنى فيها بثورة الجزائر، حيث أسمع

---

[1] مفدي زكريا: أمجادنا تتكلم و قصائد أخرى، مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، تح مصطفى الحاج بكير حمودة، ط1 ، 2003 ، ص 3 .

[2] ينظر حسن فتح الباب، شاعر الثورة الجزائرية، دار المصرية اللبنانية، د.ط، د.ت، ص 25.

صوتها للجميع ولقي في ذلك الترحيب، كما أنه استغل الصحف والبرامج الإذاعية لغرضه المنشود لينصب نفسه سفيرا للقضية الجزائرية.

سجن مفدي زكريا من طرف الإستعمار الفرنسي وقضى في السجن سبع سنوات متقطعة ما بين عامي 1937 و1959 ، ومن أعماق الزنازين أرسل ملامحه الثورية بالفصحى وباللهجة الشعبية تتخطى الآفاق وتوقع خطوات ثوارنا الأبرار في أعالي الجبال الماردة العملاقة.

بعد خروجه من السجن فر إلى المغرب، ومنه انتقل إلى تونس للعلاج مما لحقه في السجن من آثار التعذيب، وبعد الاستقلال أمضى حياته في التنقل بين أقطار المغرب العربي، وكان مستقره المغرب، وبخاصة في سنوات حياته الأخيرة، وشارك مشاركة فعالة في مؤتمرات التعرف على الفكر الإسلامي[1].

وعلى إثر سكتة قلبية انتقل مفدي زكريا إلى جواررب يوم الأربعاء 17 جويلية 1977 ، بعد أن أدى فريضة الحج هو وزوجته، وقد طلبت كل من الحكومتين التونسية والمغربية أن تتولى دفن جثته في أرضها، إلا أن الحكومة الجزائرية أبت ذلك، وجعلت الأرض التي أحبها ودفع عنها بكل قوة تحتضنه، وبذلك دفنت جثته في مسقط رأسه (بني يزقن) بغرداية جنوب الجزائر[2].

يقف مفدي في موقع الصدارة من شعراء الجزائر من حيث وفرة إنتاجه وجودته، وعلى الرغم من جهوده في المجال الحزبي، فقد واصل دون انقطاع مسيرته الشعرية طوال حياته، وفي مختلف العهود...وكانت حصيلة هذا العطاء الفني الغزير والمتنوع عدة دواوين هي: "اللهب المقدس" سنة 1961 ، و"تحت الضلال الزيتون" سنة 1965 ، و"من وحي الأطلس" الذي نشر قبل وفاة الشاعر بعام، أي في عام 1976 ، وملحمة شعرية هي "إلياذة الجزائر" سنة 1972 [3].

---

[1] ينظر مفدي زكريا: أمجادنا تتكلم، ص 02 .

[2] حواس بري: شعر مفدي زكريا، دراسة و تقويم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1994 ، ص 53.

[3] ينظر حسن فتح الباب: المرجع السابق ص 37 .

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول تطبيق ما توصلنا إليه من نتائج نظرية على شعر مفدي زكريا، وذلك حسب توفر أو عدم توفر النماذج المراد استخراجها، ذلك لأن التركيب الإضافي هو تركيب اسمي بالدرجة الأولى، هذا النوع الذي هو خلافا للتركيب الفعلي يتميز بتعدد وظائفه[1] (مسند، مسند إليه...)، فالوحدات الاسمية تتميز بسمات تفردها عن الوحدات الفعلية، وبالتالي فإن تفحص هذه الوحدات من أجل تمثيل البنى التركيبية النحوية، يتم حسب السمات التي تحملها هاته الوحدات – ونخص هنا الوحدات الاسمية المكونة للتركيب الإضافي–، وذلك مع ما يتوافق والموقع الذي تتطلبه الجملة، وكذا علاقة الوحدات ببعضها البعض، فالتوافق بين الوحدات يؤدي إلى الدمج بينها لبناء بنية نحوية جملية صحيحة.

1) وجوب جر المضاف إليه:

قال الشاعر:

نُوفمبرُ غَيرتَ مجرَى الحياةِ وكنتَ نوفمبرُ – مطلعَ فجر[2]

الشاهد هو(مجرَى الحياةِ)، ونحصل على المشجر التركيبي الآتي:

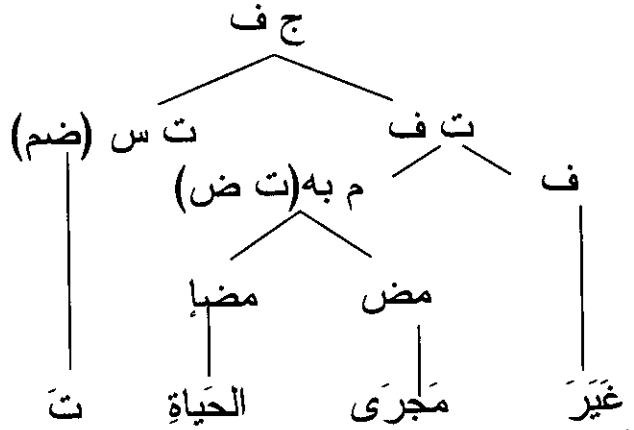

وقال أيضا:

هُوَ الدينُ يَغمُرُ أرواحَنا بنُور اليَقِين، ويُرسِي عَدَالَه[3]

الشاهد هو (نورُ اليقين) ونحصل على المشجر التركيبي الآتي:

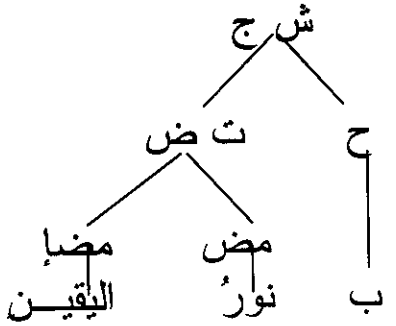

[1] Jack Feuillet; Introduction à l'Analyse Morphosyntaxique; France; P 673.

[2] مفدي زكريا: إلياذة الجزائر، قصيدة (تأذن ربك ليلة قدر)، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص 53.

[3] الديوان نفسه، قصيدة (شربت العقيدة حتى الثمالة)، ص 73 .

واِمتَطى مَذبَحَ البُطُولةِ مِعــ رَاجَا، ووافى السَمَاءَ يَرجُو المَزيدَا [1]

الشاهد هو(مَذبَحَ البُطُولةِ)، ونحصل على المشجر التركيبي الآتي:

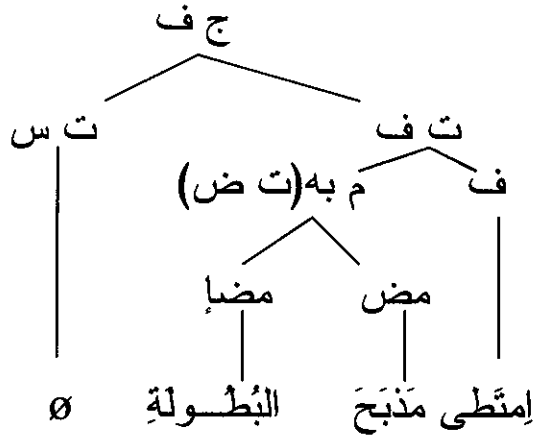

وقال أيضا:

عِيدَ به الدُنيا تَمُوجُ عُرُوقُها خَفَاقَة، بِروَائِعِ الأسرار[2]

الشاهد هو (روائع الأسرار)، ونحصل على المشجر التركيبي الآتي :

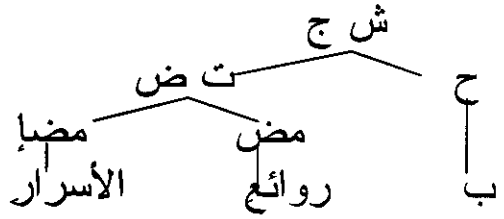

2) تجريد المضاف من (ال) في الإضافة المعنوية:

وشَمَرَ، يَرفُضُ دُنيَا المَلاهِي ويَنفُضُ عَنهُ غُبارَ السِنِينا[3]

الشاهد هو (دنيا الملاهِي)، حيث جاءت (دنيا) مضافا مجردا من (ال)، فنحصل على المشجر التركيبي الآتي :

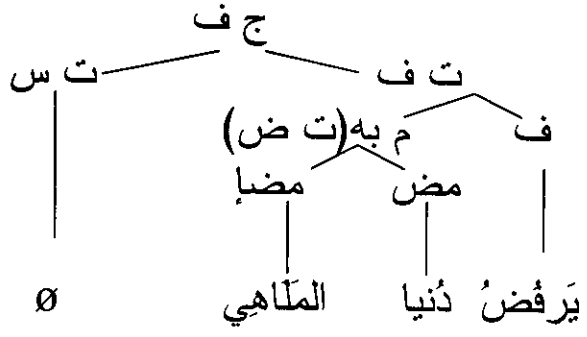

[1] مفدي زكريا: اللهب المقدس، قصيدة (الذبيح الصاعد)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 10.

[2] نفسه، قصيدة (قالوا نريد)، ص 115 .

[3] مفدي زكريا: إلِيادة الجزائر، قصيدة (وحَمَامُ مَلوَانَ مَلَ المُجُونا)، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص 13.

وقال الشاعر:

ولِلكَلبِ يَهجُرُ طَبعَ النُباحِ ويَهوَى النَمِيمَةَ بالطَيَرانِ[1]

الشاهد هو (طَبعَ النُباحِ) حيث جاءت (طبع) مضافا مجردا من (ال) ، فنحصل على المشجر التركيبي الآتي:

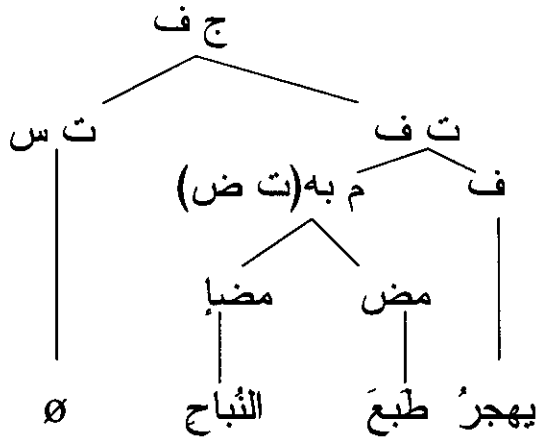

وقال الشاعر:

سَلُوا مُهجَةَ الأقدَارِ..هل سَهَا دقا؟ وهل خاطَرَ الظَلماءُ، عَن سِرِها اِنشَقا؟[2]

والشاهد هو (مُهجَةَ الأقدَارِ)، ونمثل له بالمشجر التركيبي الآتي:

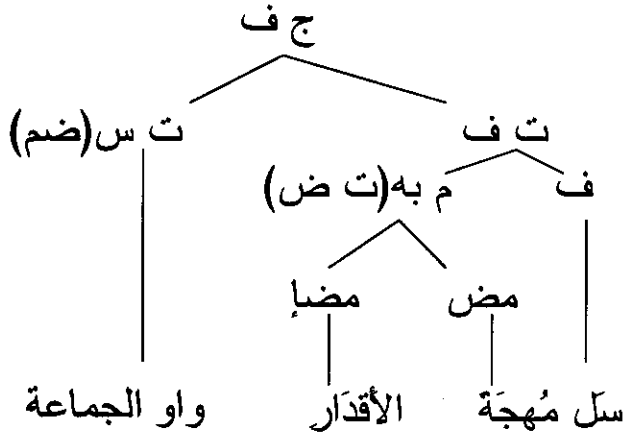

وأنشد الشاعر:

وَهَذِهِ بَعَثاتُ العِلمِ شَاخِصة للشَرقِ يكلأها، في الشَرقِ، تَأييدَا [3]

الشاهد هو (بَعَثاتُ العِلمِ) حيث جاءت (بعثاتُ) مضافا مجردا من (ال)، فنحصل على المشجر التركيبي الآتي :

---

[1] الديوان السابق، قصيدة (إذا الشعر خلدا أسد الرهان)، ص 65 .

[2] ديوان اللهب المقدس، قصيدة (سنثأر للشعب)، ص 198.

[3] الديوان نفسه، قصيدة (من يشتري الخلد ؟ إن الله بائعه)، ص 267 .

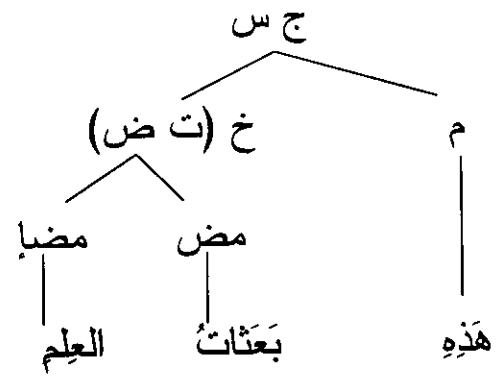

3)- حالة المضاف المعرف بـــ (ال) :

ويا بسمة الرَبِ في أرضِهِ ويا وَجهَهُ الضَاحِكَ القَسَماتِ[1]

إلى الشاهد هو (الضَاحِكَ القَسَماتِ)، حيث جاءت (الضَاحِكِ) مضافا معرفا بـــ (ال) فنحلله بالمشجر التركيبي الأتي:

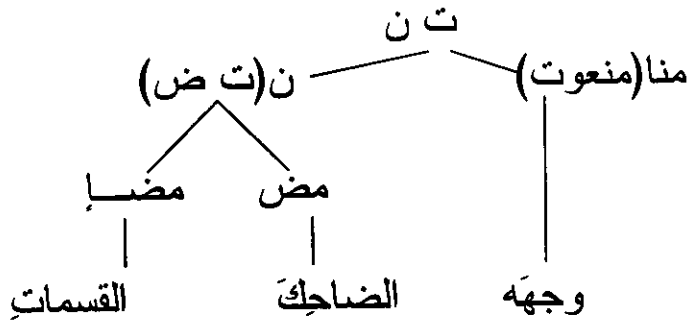

4)- وجوب مجيء المضاف إليه معرف ب (ال):

نظم الشاعر:

وأعلَنَتْ إفْلاسَ السِياسةِ، فانبَرَى لِسُوقِ المَنايا، صامدا، يَفْتحُ التِجرا[2]

الشاهد هو (إفلاسَ السياسةِ)، حيث جاءت (السياسة) مضافا إليه معرفا بـــ (ال) فتحصل على المشجر التركيبي الآتي:

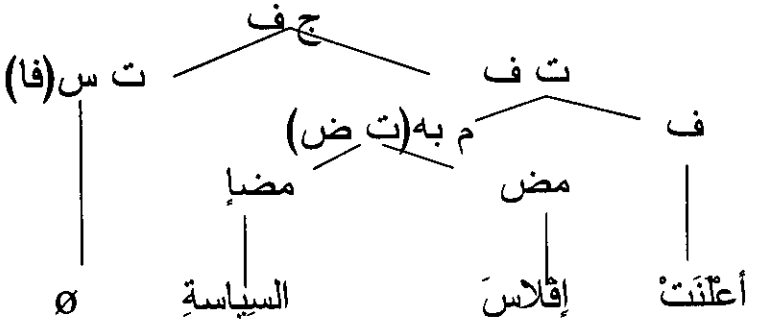

[1] مفدي زكريا: إليادة الجزائر، قصيدة (جزائر، يامطلع المعجزات)، (م س)، ص 3 .

[2] مفدي زكريا: اللهب المقدس، قصيدة (حتى تسقل الجزائر)، (م س)، ص 310 .

5) العلاقة الإسنادية: ورود التركيب الإضافي مسندا إليه:

وهَزَتْ ثَوْرةُ التَحرير شَعْبا فَهَبَ الشَعْبُ يَنْصَبُ إنْصِبَابا [1]

الشاهد هو (ثورةُ التحرير)، حيث جاء هذا التركيب الإضافي مسندا إليه (فاعل)، وهنا ورد التركيب الإضافي عنصرا أساسيا في الجملة، ونحصل على المشجر التركيبي الآتي:

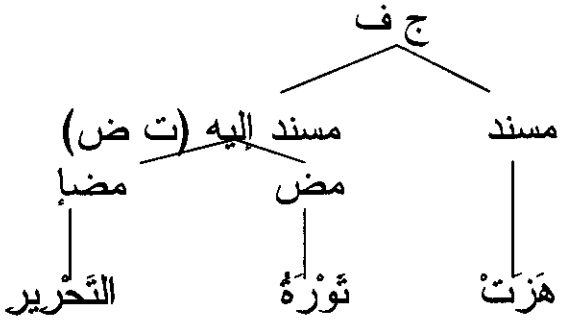

وشَبَتْ مِنْ دُرَى (وَهْرانَ) نَارُ رَآها (بُرْجُ مَدْيَنَ) فَاسْتَجَابا[2]

الشاهد هو (برج مدين) حيث جاء هذا التركيب الإضافي مسندا إليه (فاعل)، ونحصل على المشجر التركيبي الآتي:

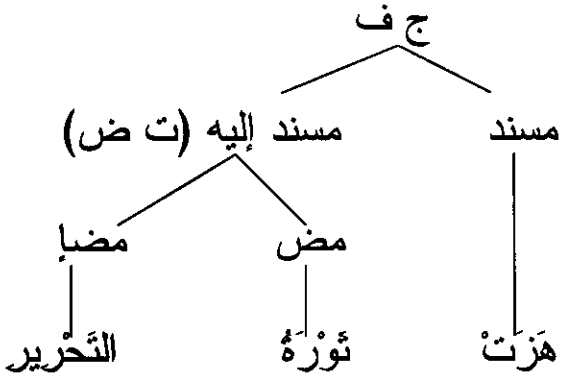

وأنشد الشاعر:

صُمُودُ الأمَازيغِ عَبْرَ القُرُو نِ غَزَا النِيراتِ، ورَاعَ النُجُوما[3]

الشاهد هو(صمودُ الأمازيغ)، حيث جاء هذا التركيب الإضافي مسندا إليه مبتدأ، ونحصل على المشجر التركيبي الآتي :

---

[1] اللهب المقدس، قصيدة (وقال الله)، ص 30 .

[2] اللهب المقدس، قصيدة (وقال الله)، ص32 .

[3] نفسه، قصيدة (حمود الأمازيغ عبر القرون)، ص 24 .

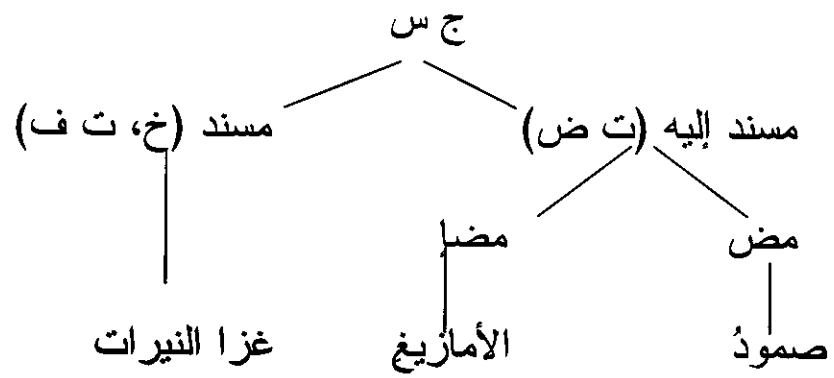

7- القائمة الاستبدالية:

أ- التعويض بالضمير:

أنشد الشاعر:

ورُوحُ الأصَالةِ تسمو بشعب منابعُ إشراقهِ في الوزارةِ [1]

الشاهد هو الضمير في التركيب الإضافي (إشراقه) حيث عوض الضمير(الهاء) مكان (الشعب) لأن الأصل (منابع إشراق الشعب)، ونحصل على المشجر التركيبي الآتي:

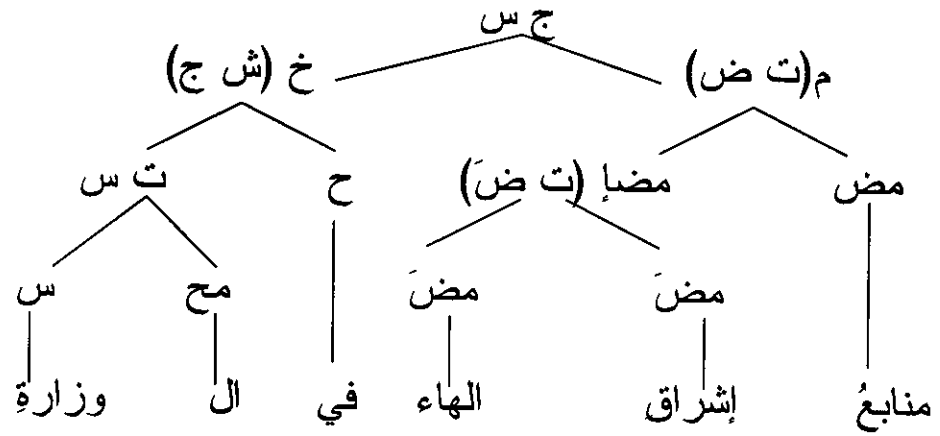

ونظم الشاعر:

تُواكِبُ (نَجمَ الشمالِ) اندفاعا وتغمرُ أكْوانَهُ بالسَنَاءِ[2]

الشاهد ههنا هو الضمير في التركيب الإضافي (أكوانه)، حيث عوض الضمير (الهاء) مكان (نجم الشمال)، لأن التقدير هو (وتغمر أكوان نجم الشمال)، ونحلل ذلك من خلال المشجر التركيبي الآتي:

---

[1] – مفدي زكريا: إلياذة الجزائر، قصيدة (رعى الله في العاملين الوزارة)، (م س)، ص 97 .

2- الديوان نفسه، قصيدة (وفي الدار جمعية العلماء)، ص 46 .

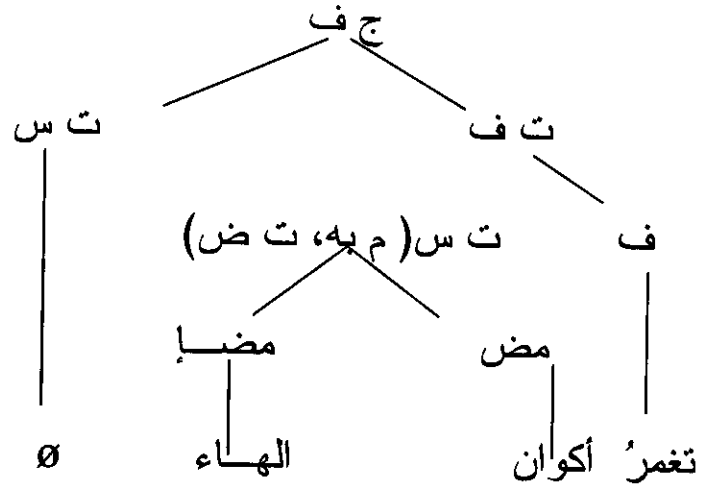

ب- التعويض باسم الإشارة:

ذكر الشاعر:

أصَالَةُ هذي البلادِ الكَريمةِ تَحِلُ كِفاحَ النُفُوس العَظيمةِ [1]

الشاهد هو(هذي) والتقدير(بلاد الجزائر) فعـــوض اسم الإشارة التركيب الإضافي (بلاد الجزائر)، ويكون التركيب النعتي (البلاد الكريمة) بدلا منه.

ج- التعويض باسم علم:

في قول الشاعر:

هذا (نوفمبرُ)، قم! وَحَي المِدْفَعا وأذكُرْ جِهادَكَ ... وَالسِنِينَ الأرْبَعا[2]

الشاهد هو (نوفمبر) فقد عوض مكان (شهر الثورة)، ونقـــول مـــثلا: (هـــذا شـــهر الثورة.....).

8- التركيب الإضافي الأساسي الموسع:

أ- تعدد المضاف إليه:

شَقَتْ طريقَ مَصيرِها بسِلاحِها وأبَتْ بغير المُنْتَهى، أن تَقْنَعا[3]

الشاهد هو (طريق مصيرها)، حيث تعدد المضاف إليه في هذا التركيب الإضـــافي ونحصل على المشجر التركيبي الآتي:

[1] مفدي زكريا: إليادة الجزائر، قصيدة (أصالة هذي البلاد الكريمة)، ص 78.
[2] مفدي زكريا اللهب المقدس، قصيدة (إقرأ كتابك)، ص57 .
[3] نفسه، ص 59.

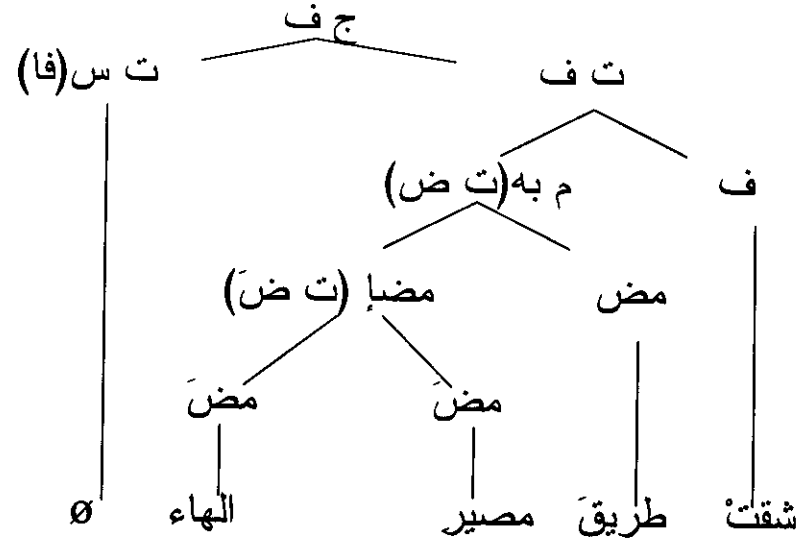

وفي قوله:

لاتعجَبُوا مِن مُعجِزاتِ زَمانِكُم ومُفاجَئاتِ كَوامِنِ الأسْتار [1]

الشاهد هو(مفاجئات كوامن الأستار)، حيث تعدد المضاف إليه في هذا التركيب الإضافي، ف (مفاجئات) مضاف، (كوامن) مضاف إليه وهو مضاف، و(الأستار) مضاف إليه.

وفي قوله أيضا:

وأنفاسُه، تغمرُ الصَبَ دفئا فينْسى حرارةَ يومِ الحسابِ [2]

الشاهد هو (حرارة يوم الحساب) حيث تعدد المضاف إليه في هذا التركيب الإضافي ونحصل على المشجر التركيبي الآتي :

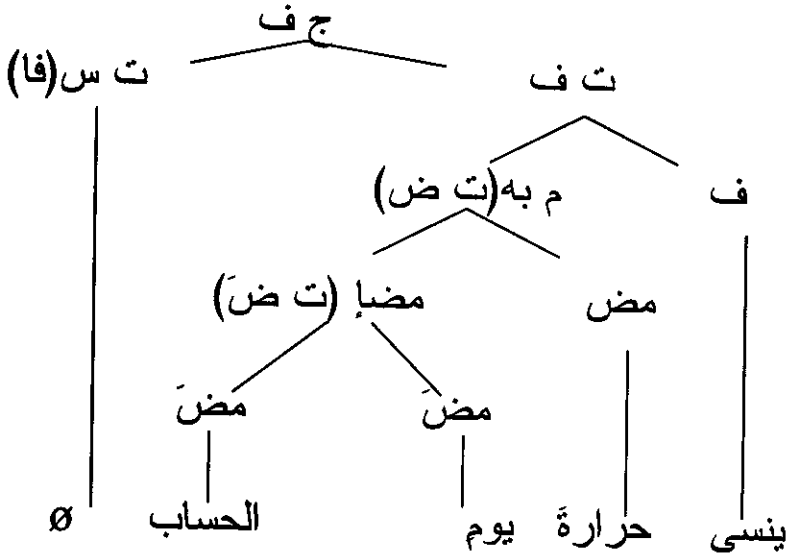

[1] الديوان السابق، قصيدة (قالوا نويد)، ص 113 .

[2] الإلياذة، قصيدة (وحمام ريغة بين الروابي)، ص 14 .

ب- التوسعة بالعطف:

نظم الشاعر:

وفِي القصبَة اِمْتَدَ لَيْلُ السَهارَى ونَهْرُ المَجَرَةِ نَشْوانُ ساهِر [1]

والشاهد هو (ونهر المجرة)، حيث جاء التركيب الإضافي (نهر المجرة) توسعة ومعطوف على التركيب الإضافي (ليل السهارى) ونحصل على المشجر التركيبي الآتي:

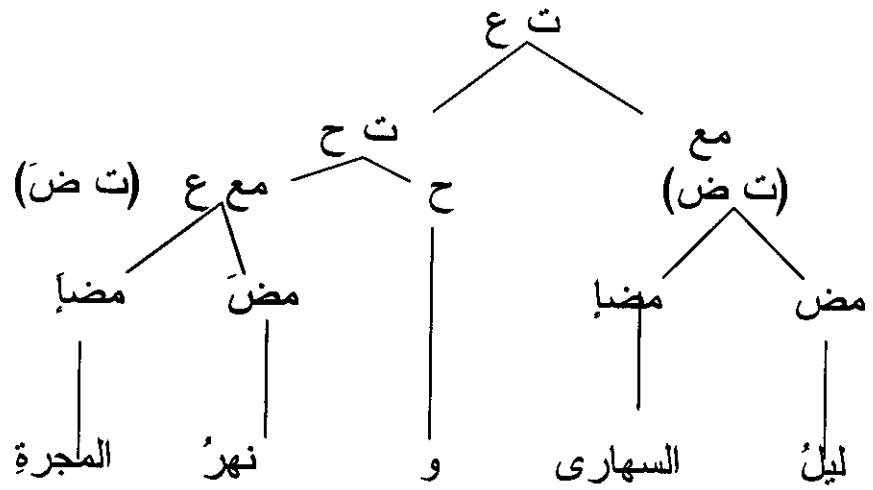

9- التركيب الإضافي الفضلة:

أ- المفعول به:

ذكر الشاعر:

والمغربُ العربيُ اِهْتاجَ أدْمُعَهُ وَقعُ المُصابِ، وقد جَفَتْ مآقِينا ! [2]

الشاهد هو (أدمعه) التي جاءت تركيبا إضافيا فضلة، لأنه وقع مفعولا به، ونحصل على المشجر التركيبي الأتي:

[1] مفدي زكريا: إلياذة الجزائر، قصيدة (أفي رؤية الله فكرك حائر)، (م س)، ص 7 .

[2] مفدي زكريا: اللهب المقدس، قصيدة (أفي السموات أنت عرش أنت تشده)، (م س)، ص 224 .

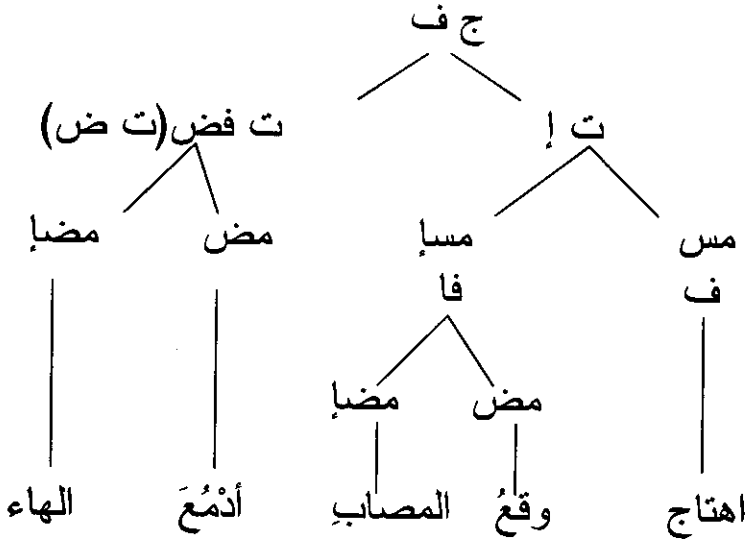

وفي إنشاده:

ونعصِفُ بالأصنامِ، نَدْرُوا حطامَها هشِيما، وندعو للهُدى الأنْفُسَ الحَيْرى [1]

والشاهد هو (حطامها) التي جاءت تركيبا إضافيا فضلة لأنه مفعول به، ونحصل على المشجر التركيبي الأتي :

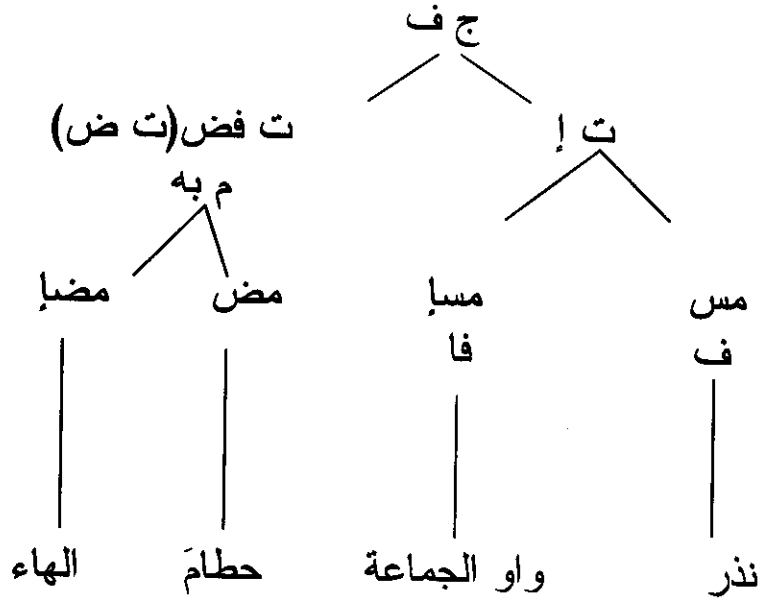

ب- الحال:

قال الشاعر:

عِزُ العُروبةِ، في حِمى اِسْتِقلالِنا أيطِيرُ (مقصُوصَ الجَناح) حمامُ [2]

---

[1] مفدي كريا: اللهب المقدس، قصيدة (فلا عز حتى تستقل الجزائر)، ص 311 .

2 الديوان نفسه، قصيدة (وتعطلت لغة الكلام)، ص 51 .

الشاهد هو (مقصوص الجناح) التي جاءت تركيبا إضافيا فضلة (حال) والتقدير أيطير حمامُ مقصوص الجناح، برد الفاعل المؤخر إلى موضعه، ونحصل على المشجر التركيبي الآتي :

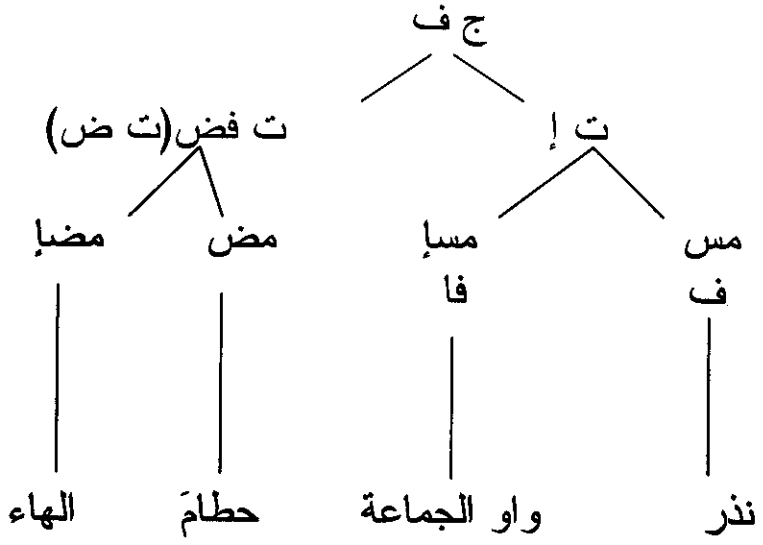

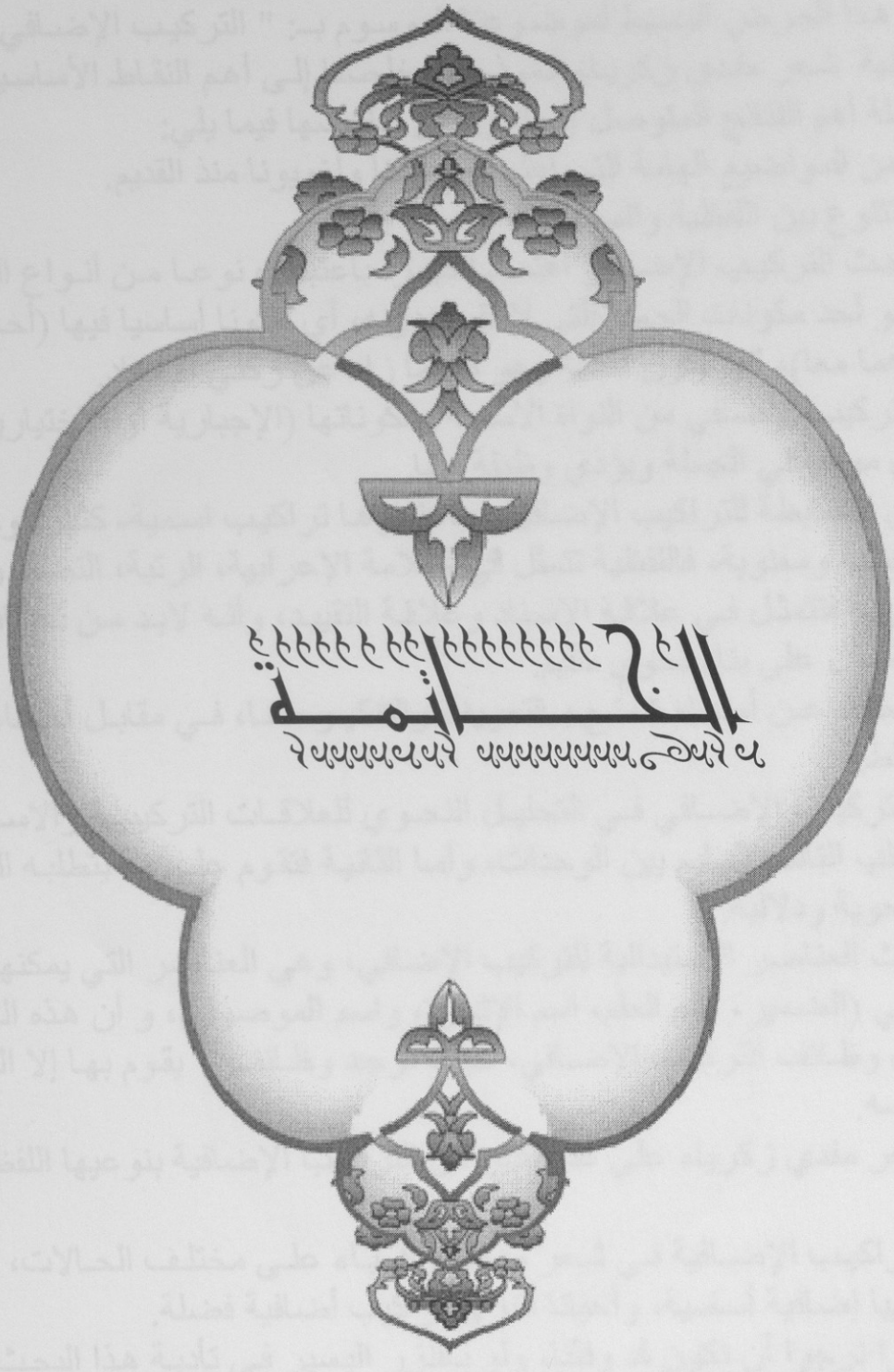
الخاتمة

بعد هذا العرض البسيط لموضوعنا الموسوم بـ: " التركيب الإضافي العربي دراسة لسانية شعر مفدي زكرياء أنموذجا " خلصنا إلى أهم النقاط الأساسية والتي تمثل حوصلة أهم النتائج المتوصل إليها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الإضافة من المواضيع الهامة التي اهتم بها نحاتنا ولغويونا منذ القديم.
- الإضافة تتنوع بين اللفظية والمعنوية.
- أولى البحث التركيب الإضافي اهتماما كبيرا باعتباره نوعا من أنواع التركيب الاسمي، فهو أحد مكونات الجملة التي لا تقوم بدونه، أي مكونا أساسيا فيها (أحد ركني الاسناد أو هما معا)، كما يكون فضلة وهو كل ما زاد عن ركني الاسناد.
- يتركب التركيب الإضافي من النواة الاسمية ومكوناتها (الإجبارية أو الاختيارية) والذي يحتل موقعا في الجملة ويؤدي وظيفة فيها.
- إن القرائن الضابطة للتراكيب الإضافية - باعتبارها تراكيب اسمية- كثيرة ومتعددة، تنقسم إلى لفظية ومعنوية، فاللفظية تتمثل في العلامة الإعرابية، الرتبة، التضام وإلخ، وأما المعنوية فتتمثل في علاقة الإسناد وعلاقة التقييد، وأنه لابد من تضافر هاته القرائن للحصول على بناء نحوي سليم.
- كشف البحث عن أسماء تتمتع بالتعريف والتنكير معا، في مقابل أسماء تتمتع بالتعريف فقط.
- يخضع التركيب الإضافي في التحليل النحوي للعلاقات التركيبية والاستبدالية، فالأولى تتطلب التآلف السليم بين الوحدات، وأما الثانية فتقوم على ما يتطلبه التركيب من صحة نحوية ودلالية.
- أبرز البحث العناصر الاستبدالية للتركيب الإضافي، وهي العناصر التي يمكنها اتخاذ مواقعه، وهي (الضمير، اسم العلم، اسم الإشارة، واسم الموصول)، و أن هذه العناصر لا تقوم بكل وظائف التركيب الإضافي، حيث توجد وظائف لا يقوم بها إلا التركيب الإضافي نفسه.
- احتوى شعر مفدي زكرياء على عدد كبير من التراكيب الإضافية بنوعيها اللفظية والمعنوية.
- وردت التراكيب الإضافية في شعر مفدي زكرياء على مختلف الحالات، فأحيانا وردت تراكيبا إضافية أساسية، وأحيانا أخرى تراكيب أضافية فضلة.

وأخيرا نرجوا أن نكون قد وفقنا، ولو بالنزر اليسير في تأدية هذا البحث بعضا من حقه، فإن كنا قد أصبنا فذلك ما نرجوه، وإن كنا قد حدنا عن السبيل، فنسأل الله التوجيه والرشاد.

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

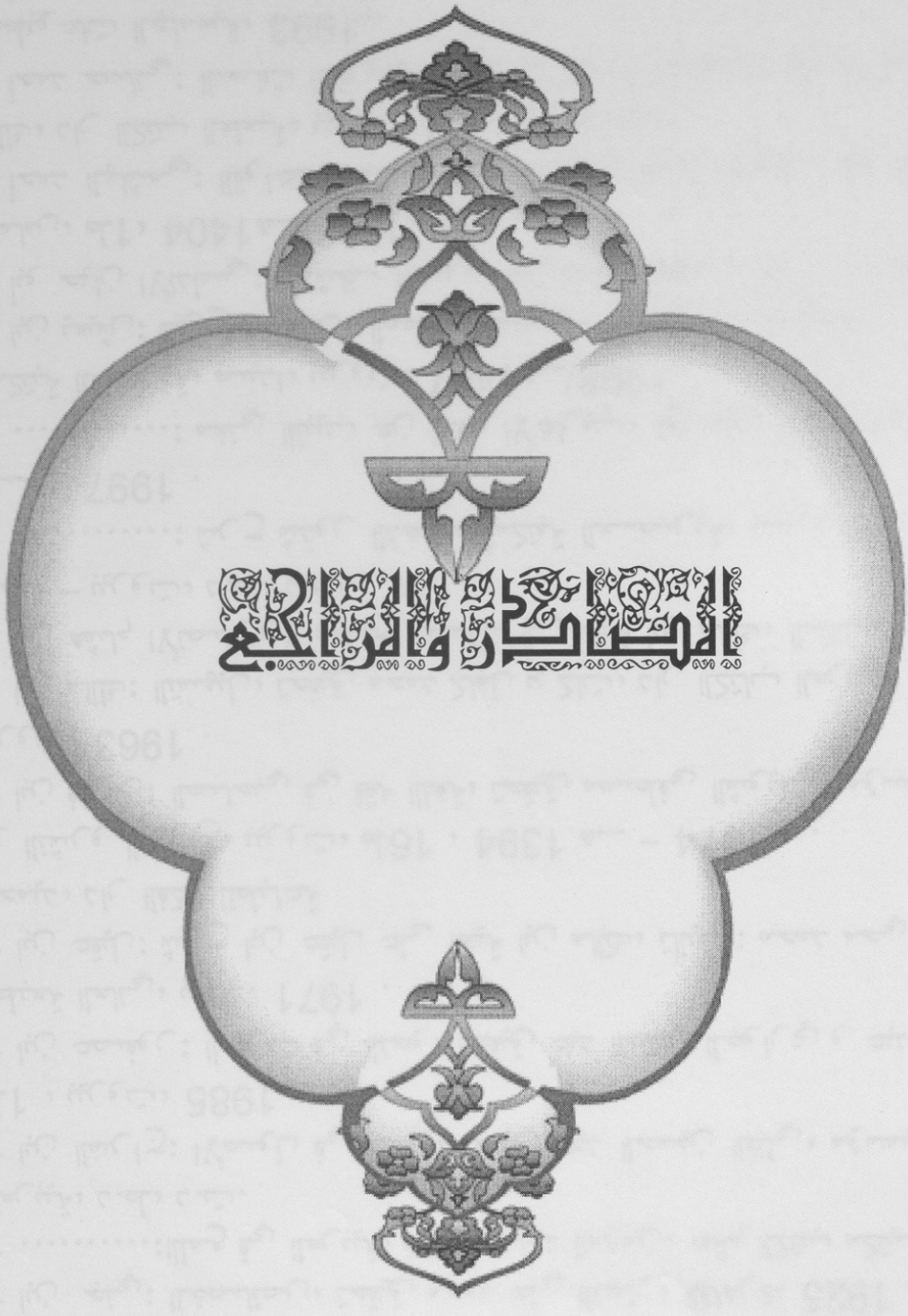
المصادر والمراجع

قـــــــائمة المصـــــادر والمراجـــع:

1- العـربـــــية:

* القرآن الكريم برواية ورش.

- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، 1925 .
- .....:اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب مكتبـــة النهـــضة العربية، د.ط، د.ت.
- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرســـالة، ط1 ، بيروت، 1985 .
- ابن عصفور: المقرب في النحو، تحقيق عبد الستار الجواري و عبد الله الجبور، مطبعة العاني، بغداد، 1971 .
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبـــد الحميد، دار الفكر للطباعة
و النشرو التوزيع، بيروت، ط16 ، 1394 هـــ - 1974 م .
- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بـــدران، بيروت، 1963 .
- ابن مالك: التسهيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967 .
- ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبـــة العـــصرية، صيدا – بيروت، د.ط، د.ت.
- .....: شرح شذور الذهب، المكتبة العـــصرية، بيـــروت، د.ط، 1418 هـــ، - 1997 .
- .....: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محي الدين عبـــد الحميـــد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1407هـــ/1998م.
- ابن يعيش: شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ت، دط.
- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: د. مصطفى أحمـــد النماس، ط1، 1404هـــ/1984، ج2.
- أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، حسب منهج- متن الألفية- لابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
- أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، مقاربة لسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993م.
- أحمد محمود نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربيـــة، دار النهـــضة العربيـــة، بيروت، 1988م.

- الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1961، ج1.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، د.ط، الجمهورية العراقية، 1980م.
- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة.
- أسامة كامل عارف جرادات: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
- الأزهر الزناد: نسيج النص، المركز الثقافي العربي، البيضاء، 1993م.
- الاستربادي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، مصورة عن الشركة الصحافية العثمانية، 1310هـ، بيروت.
- .....: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي، تح: محمد نور الدين الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
- الأشموني: شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أولمان ستيفن: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1992م.
- براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح، لبنان، 1926م.
- بلعيد صالح: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.
- تمام حسان: منهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1974م.
- .....: اللغة العربية معناها ومبناها، الشركة الجديدة- دار الثقافة-، الدار البيضاء، 1973م.
- حركات مصطفى: اللسانيات العامة وقضايا العربية، دار الآفاق، د.ط، الأبيار، الجزائر، د.ت.
- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره عللـه وقوانينه، ط2، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي بالرياض، 1990.
- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، ط6، 1996م.
-.....: الجمل في النحو، تح ابن أبي شنب، طبعة جول كرنويل، الجزائر، 1957م.

- زين كمال الخويسكي: قواعد النحو والصرف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، د.ط، 2002م.
- السكاكي: مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م.
- السهياي: نتائج الفكر في النحو، تح إبراهيم البنا، 1978م.
- سيبويه: الكتاب، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، د.ط، 1967م.
- السيوطي: همع الهوامع، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م/1977م.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المعارف، بيروت، ط2، 1981م.
- العكبري أبو البقاء: مسائل خلافية في النحو، تح محمد خير الحلواني، 1972م.
- علي بهاء الدين بوخدود: المدخل النحوي: تطبيق وتدريب في النحو العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1422هـ/2002م.
- العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق وتقديم الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1997م.
- غرانتشيا غابوتشان: أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ترجمة الدكتور جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، 1401هـ/1980م.
- فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977م.
- الفاكهي: شرح الحدود في النحو، تح د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، 1988م.
- الفهري عبد القادر الفاسي: اللسانيات واللغة العربية، ط1، 1986م، منشورات عويدات، بيروت.
- المبرد: المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1388هـ.
- المسدي عبد السلام: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
- المنصف عاشور: التركيب عند ابن المقفع- في مقدمات كتاب كليلة ودمنة – دراسة إحصائية وصفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1982م.
- امرئ القيس: ديوان شعره، شرحه: محمد الإسكندراني ونهاد رزوق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1423هـ/2002م.
- محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، الناشر المعارف بالإسكندرية، د.ط، 1988م.
- محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، كتاب في قواعد النحو والصرف،

المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط3، 1422هـ/2002م.
- محمد كامل حسين: اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، 1976م.
- مصطفى إبراهيم: إحياء النحو، القاهرة، د.ط، 1937م.
- مصطفى حميدة: نظام الإرتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، ط1، 1997.
- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م.
- ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية إجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، ط1، 1993م.

2- الفـــرنســـــية:

- Jean pierre paillet;et andré dugas: principes d'analyses syntaxiques; les presses de l' université du québec; 1977.
- Martinet Aelement de linguistique generale armand colin .

3- المخطوطات:

- مجلة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات عدد: 5، تونس.
- المريني عبد الله: الحذف من خلال القرآن الكريم- دراسة نحوية دلالية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة، الجزائر، 98/97م.
- شابي سعاد: التركيب الاسمي العربي دراسة لـــسانية صـــورية، رســـالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللسانيات التطبيقية، قـــسم اللغـــة العربيـــة وآدابها، جامعة تلمسان، 2005م.

فهرس المحتويات:

الإهداء

كلمة الشكر

المقدمة.....أ-ب

الرموز المستعملة.....ت

الفصل الأول: التركيب الإضافي دراسة مورفوسانتاكسية

المبحث الأول: الدراسة المورفولوجية.....1

1- الإضافة بين القدامى والمحدثين.....1

2- أقسام الإضافة.....5

3- شكل التركيب الإضافي.....10

المبحث الثاني: الدراسة السانتاكسية.....15

1- التركيب الإضافي مكون تركيبي.....15

* ماهية التركيب اللغوي ومحتواه.....15

2- المكون الإضافي.....18

3- قاعدة المكون الإضافي.....19

4- الضوابط النحوية للتركيب الإضافي.....30

الفصل الثاني: التركيب الإضافي الأساسي والتركيب الإضافي المفضلة

المبحث الأول: التركيب الإضافي الأساسي.....36

1- التركيب الإضافي الأساسي.....36

2- القائمة الاستبدالية للمكون الإضافي.....38

3- الأسماء المشتركة.....44

4- التركيب الإضافي الموسع.....48

المبحث الثاني: التركيب الإضافي المفضلة.....57

الفصل الثالث: التركيب الإضافي في شعر مفدي زكريا

* ترجمة للشاعر مفدي زكريا.....61
* تمهيد.....63
1- وجوب جر المضاف إليه.....63
2- تجريد المضاف من (ال) في الإضافة المعنوية.....64
3- حالة المضاف المعرف بـ (ال).....66
4- وجوب مجيء المضاف إليه معرف بـ (ال).....66
5- العلاقة الإسنادية.....67
6- القائمة الإستبدالية.....68
7- التركيب الإضافي الأساسي الموسع.....69
8- التركيبي الإضافي المفضلة.....71
الخاتمة.....74
قائمة المصادر والمراجع.....75
فهرس المحتويات.....79